

الفصل الرابع

الاتجاهات العامة للنمو الاقتصادي والتطور في هيكل الاقتصاد المصري

تمهيد:

يبدأ هذا الفصل بفحص لنمو الاقتصاد المصري على المدى الطويل ، وذلك بالنظر في السجل التاريخي لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تصل إلى قرن وبضع سنين من ١٩٠٠ إلى ٢٠٠٤ . والغرض من هذا الفحص هو التعرف على ما إذا كان الاقتصاد المصري قد شهد تحولاً جوهرياً في مساره الإنمائي ، وما إذا كان قد استطاع أن يحقق الإقلاع من حالة التخلف وأن يسير على طريق التقدم . كما أن هذه النظرة طويلة الأمد تمكننا من وضع التطور في الفترة الأحدث التي يركز عليها هذا الكتاب ، وهي الفترة من أوائل السبعينات من القرن العشرين حتى السنوات الأولى من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ، في سياقها التاريخي المناسب . وسوف يلي ذلك فحص المسار الإنمائي في الفترة الأحدث ، مع السعي للكشف عن أسباب الضعف العام في النمو الاقتصادي وأسباب تأخر عملية الإقلاع التي أشرنا إليها أعلاه . ونختتم هذا الفصل باستطلاع التطورات التي طرأت على الهيكل القطاعي للاقتصاد المصري ، مع تركيز خاص على مكانة القطاع الصناعي ودور عملية التصنيع فيما جرى من تطورات هيكلية خلال الفترة موضع الاهتمام .

٤-١ السجل التاريخى للنمو الاقتصادى ١٩٠٠-٢٠٠٤:

بما لا شك فيه أن الخلاص من التخلف والانطلاق إلى آفاق التنمية هو التحدى الرئيسى الذى يواجه المجتمع المصرى . ومن الثابت من خبرات دول شتى ، قديماً وحديثاً ، أن النمو الاقتصادى شرط ضرورى للتنمية .معناها الشامل ، وإن كان غير كاف لتحقيقها بمفرده . ولما كان تحقيق طفرة كبيرة فى النمو الاقتصادى تؤذن بالانتقال من أسر التخلف إلى رحاب التقدم عملية طويلة المدى ، فإن الإنصاف يقتضى أن نضع تطورات السنوات الثلاثين من ١٩٧٤ إلى ٢٠٠٤ فى إطار زمنى أطول . إن هذا أمر ضرورى حتى نستطيع أن نقدر مدى مساهمة سياسات وبرامج تلك الفترة فى إخراج المجتمع المصرى من حالة التخلف . كما أن المنظور الزمنى الطويل ضرورى حتى يمكننا أن نقدر أيضاً حقيقة التقدم الذى أحرزته مصر فى معركة التنمية ، وذلك على اختلاف ما طبقته من سياسات فى سبيل كسب هذه المعركة ، وحتى يمكننا أن ندرك الحجم الحقيقى لتحديات التنمية التى لم يزل من المتعين علينا مواجهتها .

يعرض جدول (٤-١) المعلومات التى جمعناها أو قدرناها من مصادر متعددة عن مسيرة النمو الاقتصادى من مطلع القرن العشرين حتى مطلع القرن الواحد والعشرين . ومن الواضح أن ثمة تباينات قد تقل أو تكبر بين تقديرات معدل نمو ن.م.أ المستمدة أو المحسوبة من المصادر المختلفة التى استخدمتها ، وهى وزارة التخطيط والبنك الدولى ودراسات بنت هانسن وآخرين عن تطور الاقتصاد المصرى ، وتقارير وحدة معلومات الايكونوميست والسفارة الأمريكية عن الأداء الاقتصادى المصرى . وإزاء هذه التباينات فى التقديرات التى ناقشت أسبابها الرئيسية فى الفصل الأول ، كان من الضرورى للكشف عن الاتجاهات العامة طويلة المدى نسبياً إجراء عملية مراجعة وتنقيح لبعض هذه التقديرات .

وثمة غرضان لعملية المراجعة والتنقيح:

أولهما: الحد من المغالاة أو التضخيم في تقديرات معدلات نمو ن.م.أ التي تستند إلى المصادر الرسمية ، لاسيما وزارة التخطيط ، وكذلك في تقديرات البنك الدولي عندما تتفق مع تقديرات وزارة التخطيط لعرض في نفس البنك .

وثانيهما: مراعاة تقديرات المصادر المستقلة عن كل من وزارة التخطيط والبنك الدولي عند الوصول إلى ما يمكن اعتباره تقديراً أدق لمعدلات النمو الاقتصادي ، وذلك باعتبار أن هذه المصادر تستند إلى معلومات موضوعية أو ذاتية لا يجوز تجاهلها . وقد اعتبرت أن التقدير الأدق هو الوسط الحسابي للقيمة الأعلى وللقيمة الأدنى لمعدل نمو ن.م.أ. وذلك استناداً إلى القاعدة الإحصائية القائلة بأن متوسط عدة تقديرات أدق على الأرجح من أي تقدير بذاته ضمن هذه التقديرات^١.

وقد توصلت الدراسة إلى معدلات النمو المنقحة لكل من ن.م.أ . ومتوسط نصيب الفرد منه المعروضة في جدول (٤ - ٢٠) استناداً إلى ثلاثة افتراضات ، كل فرض منها يخص فترة جزئية من الفترة الأطول والممتدة من مطلع القرن العشرين حتى مطلع القرن الواحد والعشرين . والفترات الجزئية التي تركز البحث حولها هي:

أ - الفترة من بداية القرن العشرين حتى أوائل الخمسينات منه . وهي على وجه التقريب الفترة التي شهدت نهايتها قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وجلاء قوات الاستعمار البريطاني عن أرض مصر . ومن أهم سمات تلك الفترة سيادة علاقات اقطاعية أو شبه اقطاعية في الريف ، وسيادة القطاع الخاص في التجارة والصناعة الناشئة ، والحريية الاقتصادية التي لم تخل من بعض التدخلات الحكومية لحماية الصناعة الوطنية والرقابة على النقد الأجنبي .

(1) K. Holden, D. Peel and J. Thompson, Economic Forecasting: An Introduction, Cambridge U.P., 1990.

ب- الفترة من أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعينات من القرن العشرين .
وهى الفترة التى بدأت بمرحلة انتقال فى الخمسينات إلى اقتصاد مختلط وموجه ، أفضت
إلى المرحلة المسماة بمرحلة التحول الاشتراكى فى الستينات ، والتى تلقت ضربة قاصمة
منذ هزيمة مصر فى حرب ١٩٦٧ ، ثم مرحلة الصمود والاستعداد لمحو عار الهزيمة التى
انتهت بتحقيق الانتصار العسكرى فى حرب ١٩٧٣ .

ج- الفترة من أوائل السبعينات من القرن العشرين حتى مطلع القرن الواحد
والعشرين . وهى الفترة التى بدأت بإعلان الانفتاح الاقتصادى فى أوائل السبعينات .
والتي تعززت ببرنامج الإصلاح الاقتصادى فى أوائل التسعينات . وقد شهدت هذه
الفترة خطوات إعادة الهيكلة الرأسمالية للاقتصاد المصرى بتفكيك القطاع العام
وخصخصة جانب كبير منه ، وإلغاء المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التى كانت
تمتع بها الطبقات الشعبية والوسطى فى الفترة السابقة . كما شهدت هذه الفترة
إطلاق العنان لقوى السوق وتحرير التجارة والاستثمار الأجنبى من القيود فى إطار
السعى إلى الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى .

(١) هذا عن الفترات الجزئية الثلاث . أما عن الافتراضات التى أخذت بها
الدراسة من أجل تنقيح معدلات النمو الاقتصادى فى كل فترة ، فياها كالتالى:
قبول التقديرات الخاصة بالفترة ١٩٠٠ - ١٩٥٥ ، وذلك باعتبار أن هذه
التقديرات قد خضعت لقدر معقول من التمحيص من قبل الاقتصادى النيوكلاسيكى
المدقق بنت هانسن فى دراسته عن التنمية والسياسات الاقتصادية فى جمهورية مصر
العربية والتى أصبحت من الكلاسيكيات فى مجال دراسة الاقتصاد المصرى . هذا من
جهة . ومن جهة أخرى فإن التقدير المتاح لمعدل نمو نصيب الفرد من ن.م.أ. وهو
نصف نقطة مئوية على الأكثر يعتبر تقديراً معقولاً ، وذلك فى ضوء المعلومات التاريخية
المتوافرة عن معدل النمو السنوى فى متوسط دخل الفرد فى العالم . إذ يقدر أنه خلال
معظم سنوات القرن التاسع عشر كان هذا المعدل أقل قليلاً من ١,٥% ، بينما اقترب

(1) Bent Hansen and G.A. Marzouk, Development and Economic Policy in the
U.A.R. (Egypt), North Holland, Amsterdam, 1965.

المعدل فى القرن العشرين من ٢%^١ . ومعنى ذلك أن المعدل المصرى لنمو نصيب الفرد من ن.م.أ. فى النصف الأول من القرن العشرين كان فى حدود ربع المعدل العالمى ؛ وهو ما يتسق مع تخلف الاقتصاد المصرى البين فى تلك الفترة .

(٢) اعتبار أن المعدل الرسمى للنمو فى ن.م.أ. خلال الفترة من أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعينات فى أحسن الحالات مقبولاً ، وفى أسوأ الحالات قد تعرض لنسبة مغالاة ، أى تميز لأعلى ، تتراوح ما بين ١٠% و ٢٠% . فمعدل النمو السنوى المتوسط خلال النصف الأول من الستينات لم يتعرض كثيراً للطعن فى مصداقيته . بل إن التقدير المستند إلى بيانات البنك الدولى (٧,٥%) يعطى معدلاً أكبر من أعلى معدل رسمى متاح عن النمو فى ن.م.أ. خلال تلك الفترة (٦,٤%) ، كما هو مبين فى جدول (٤-١) . وقد كانت المعدلات التى تدور حول هذا المستوى شائعة فى الستينات فى كثير من الدول النامية التى نالت استقلالها . وربما يتركز التباين فى النصف الثانى من الستينات وأوائل السبعينات ، حيث ثمة فارق بين التقدير الرسمى وتقدير البنك الدولى لمعدل نمو ن.م.أ. يقل عن نصف نقطة مئوية ؛ وهو ليس بالفارق الضخم على كل حال . ومع ذلك ، فقد آثرت الأخذ بالأحوط فى الوصول إلى قيمة دنيا لمعدل النمو ، بتخفيض المعدل الرسمى مرة بنسبة ١٠% ، ومرة أخرى بنسبة ٢٠% . ويأخذ متوسط التقدير المرتفع والتقدير المنخفض تبين أن معدل النمو المتوسط فى نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى قد تراوح بين ١,٣% و ١,٥% سنوياً فى الفترة من أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعينات .

ولم يكن النمو منتظماً خلال تلك الفترة . بل إنه شهد تقلبات حادة . فبعدما ارتفع معدل النمو المتوسط المنقح فى نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى من ١% فى الخمسينات إلى ما بين ٢,٥% و ٣,٢% فى النصف الأول من الستينات ، فإنه هبط

(1) The Economist, 23 Sept. 2000.

هبوطاً شديداً إلى ما بين ٠,٢% و ٠,٥% في الفترة من منتصف الستينات حتى أوائل السبعينات^١.

(٣) وفيما يتعلق بالفترة من أوائل سبعينات القرن العشرين حتى أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين فإن هناك من الشواهد ما يدعو إلى الاعتقاد بأن معدلات نمو ن.م.أ. قد تعرضت خلال تلك الفترة لدرجة أكبر من التحيز لأعلى بالقياس إلى ما قد يكون شأها من تحيز في الخمسينات والستينات. وحسبنا الإشارة إلى ثلاثة شواهد:

أ - تخفيض البنك الدولي لمعدل النمو في ن.م.أ. المقدر بمعرفة وزارة التخطيط بنحو ثلاث نقاط مئوية، وذلك في الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦، أي من حوالي ٧% إلى ٤% سنوياً. وقد مال بنت هانسن إلى ترجيح المعدل المنخفض من جانب البنك الدولي^٢.

ب - أظهرت الحسابات التي أجريتها على بيانات ن.م.أ. خلال فترة الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ باستخدام معدل التضخم المستند إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (١٧,٣%)، بدلاً من معدل التضخم المبني على المكش الضمني الذي استعملته وزارة التخطيط (٧,٨%)، أن معدل نمو ن.م.أ. الحقيقي ينخفض من ٦,٨% سنوياً طبقاً للتقديرات الرسمية إلى ١,٨% سنوياً طبقاً للتقديرات المعدلة، وذلك على النحو المبين في جدول (٤-١). ومما يعزز غياب المغالاة في التقدير المنقح لمعدل النمو أنه مبني على معدل تضخم ١٧,٣%، بينما قدر ممثل صندوق النقد الدولي معدل التضخم في تلك الفترة بنحو ٣٠%^٣.

(١) طغياً للحسابات من البيانات غير المنقحة، يرتفع معدل النمو في نصيب الفرد من ن.م.أ. من ١,٢% في الخمسينات إلى ٣,٨% في النصف الأول من الستينات، ثم يهبط إلى ٠,٨% في الفترة ١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٣.

(٢) راجع:

Bent Hansen, The Political Economy of Poverty, Equity, and Growth - Egypt and Turkey, Oxford U.P. for the World Bank 1991, P.5.

(٣) إبراهيم العيسوي، المسار الاقتصادي... مرجع سابق، ص ١١-١٢، وص ١٨٦.

جدول (٤-١): معدلات النمو السنوية المتوسطة لفترة ١٩٠٠-٢٠٠٤/٠٣-٢٠٠٤%

معدل نمو السكان	معدل نمو نصيب الفرد من ا.م.ن. الحقيقي		معدل نمو نصيب التخطيط		معدل نمو ا.م.ن. الحقيقي		وزارة التخطيط	معدل نمو ا.م.ن. الحقيقي	البنك الدولي	مصادر اخرى	وزارة التخطيط	مصادر اخرى	البنك الدولي	معدل نمو ا.م.ن. الحقيقي	الفترة / السنوات	رقم السطر
	مصادر اخرى	البنك الدولي	مصادر اخرى	البنك الدولي	مصادر اخرى	البنك الدولي										
١,٧	١,٥				٢,٢									١٩٠٠ - ١٩٠٠	١	
١,٢	٠,٣				١,٥									١٩٢٩ - ١٩٢٩	٢	
٢,١	٠,٤				٢,٥									١٩٣٩ - ١٩٣٩	٣	
٢,٦	١,٢				٢,٧									١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٠/٥٩	٤	
٢,٦	٤,٩٢								٧,٥٢					١٩٦٥/٦٤ - ١٩٦٥/٦٤	٥	
٢,٤	٠,٤٥								٢,٧٥					١٩٦٥/٦٤ - ١٩٦٥/٦٤	٦	
٢,٥	١,٩٧								٤,٥٧					١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٠/٥٩	٧	
٢,٦	٥,٦								٧,٧					١٩٦١ - ١٩٦١	٨	
٢,٤	٧,٥								٩,٩٩					١٩٦١ - ١٩٦١	٩	
٢,٧	٤,١								١,٣					١٩٧٦ - ١٩٧٦	١٠	
٢,٢	٢,٧٦ (٣,٢)								٥,٠٤ (٥,٤)					١٩٧٦ - ١٩٧٦	١١	
٢,٢	١,٩٥ (٢,٦)								٤,١٥ (٤,٥)					١٩٧٦ - ١٩٧٦	١٢	
٢,٢	٢,٢								٤,٢٤					١٩٧٦ - ١٩٧٦	١٣	
٢,٣٢	٢,٣٢								٥,٩١					١٩٧٦ - ١٩٧٦	١٤	
١,٧	١,٤								٣,٢٢					١٩٧٦ - ١٩٧٦	١٥	
١,٧	١,٤								٣,٢					١٩٧٦ - ١٩٧٦	١٦	
١,٧	١,٤								٤,١					١٩٧٦ - ١٩٧٦	١٧	
١,٧	١,٤								٣,٦					١٩٧٦ - ١٩٧٦	١٨	

المصادر والملاحظات:

- ١- السطور (١) - (٨) من :
Bent Hansen, The Political Economy of Poverty, Equity and Growth – Egypt and Turkey, Oxford U.P. for the World Bank, 1991, pp. 3-7.
 ما عدا الأرقام بين أقواس في السطور (٥)، (٦)، (٨)، فهي من إبراهيم الجبوري ، السمار الاقتصادي ، ص ١٨٨ . وهي تستند إلى بيانات التخطيط شاملاً بشأن بيانات حاضنة ، ويوضح أن المدلات بين الأقواس مبنية على بيانات أحدث . وكذلك ما عدا التقديرات المسوية إلى البنك الدول ، وهي محسوبة من سلسلة د.م.أ بأسماء الزيادة في مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ (CD - ROM) ، وفق معادلة النمو الهندسي بين نقطتين .
- ٢- السطور (٩) - (١٣) ، وزارة التخطيط : المدلات التوسطة للسمر د.م.أ. محسوبة من بيانات د.م.أ. بأسماء ١٩٨٢/٨١ باستخدام معادلة النمو الهندسي بين نقطتين ، والبيانات مأخوذة من : www.mop.gov.eg . والمدلات في السطور ذكنا المسوية إلى البنك الدول محسوبة من سلسلة د.م.أ بأسماء ١٩٩٢/٩١ الزيادة في مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ ، والمدلات الموضوعة بين أقواس مقتبسة مباشرة من : 4.1.1, table , **World Bank 2003 and 2005 World Development Indicators, op.cit.** ، وهو تقريراً ومعدل النمو في سطر (١٠) ، مصادر أخرى ، هو تقدير المؤلف باستخدام بيانات د.م.أ بالأسماء التجارية ومعدل التضخم المستند إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ، وهو تقريراً صنف الكشفي الضخم الذي استحدثت وزارة التخطيط . راجع : إبراهيم الجبوري ، السمار الاقتصادي ، ص ١٨٦ .
- ٣- سطر (١٤) : المعدل المسروب للبنك الدول محسوب من بيانات مؤشرات التنمية الدولية المشار إليها أعلاه باستخدام معادلة اختبار للنمو الهندسي . أما المعدل المسروب إلى مصادر أخرى ، فهو تقدير المؤلف بافتراض نسبة تغير ٣٠% في تقديرات البنك الدول المأخوذة أصلاً عن وزارة التخطيط .
- ٤- السطور (١٥) - (١٧) . المدلات النسوية الدولية ٢٠٠٥ يتلاق عن www.worldbank.org . والمدلات المسوية إلى مصادر أخرى مأخوذة من : ملحق هذا الفصل . أما المعدل المسروب إلى البنك الدول في كل من سطر (١٥) وسطر (١٦) فهو من مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ يتلاق عن www.worldbank.org ، ومن تقرير وحدة معلومات الإيكونوميست : **EU, Egypt, Country Profile, op.cit.** بالنسبة لسنة ٢٠٠٢/٠٢ وسنة ٢٠٠٤/٠٢ . والتقدير المتوسط في سطر (١١) حسب كعبدال عمر هندسي بين النقطتين ٢٠٠٢/٠١ و ٢٠٠٤/٠٣ من القيمة المساطرة في ٢٠٠٢/٠١ في بيانات التخطيط و٢٠٠٢/٠١ التي أعلنتها وزارة التخطيط . أما بالنسبة لتقديرات المصادر الأخرى فقد استنتجت قيمة د.م.أ في ٢٠٠٤/٠٣ من القيمة المساطرة في ٢٠٠٢/٠١ في بيانات التخطيط ومدلات النمو حسب المصادر الأخرى ، ثم طبقت معادلة النمو الهندسي على نقطتين البداية والنهاية للوصول إلى المعدل المذكور . وتقل معدل المصادر الأخرى ٦١% من معدل التخطيط ، مما يعني أن معدل التخطيط متجهراً لأعلى بنسبة ٥٩% .
- ٥- حيث معدلات النمو في متوسط نصيب الفرد من د.م.أ. الحقيقي بطرح معدل نمو السكان من معدل نمو السكان وهو المعدل المذكور مأخوذة عن المصادر المذكورة أعلاه ، عدا معدل ٢٠٠٢/٠١ و ٢٠٠٣/٠٢ فهما مأخوذان من مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ . وقد افتراضاً ثابت المعدل في ٢٠٠٤/٠٣ عند ١٠٨% .

ج- اعتبرت جهات مؤيدة للسياسات الاقتصادية الليبرالية السيتى تطبيقها مصر، مثل السفارة الأمريكية بالقاهرة ووحدة معلومات الايكونوميست ، أن تقديرات معدل النمو الاقتصادى للفترة الحديثة ٢٠٠٢/٠١-٢٠٠٤/٠٣ مغالى فيه بنسبة تصل إلى ما يقرب من ٤٠%. فكما يظهر فى جدول (٤-١) فإن المعدل المتوسط لنمو ن.م.أ. الحقيقى المستند إلى تقديرات هذه الجهات لم يزد على ٢,٢% ، بينما يصل المعدل المستند إلى البيانات الرسمية إلى ٣,٦% .

فى ضوء هذه الشواهد فقد عدلت معدلات النمو المحسوبة من المصادر الرسمية للفترة ١٩٧٣-٢٠٠٤/٠٣ مرة بافتراض معدل ثابت للمغالاة فى التقدير طوال الفترة، وهو ٤٠% ، ومرة أخرى بافتراض اتجاه نسبة المغالاة للترايد من ٢٠% خلال الفترة الجزئية الأولى ١٩٧٣-١٩٨٢/٨١ إلى ٤٠% خلال الفترة الجزئية الثانية ١٩٨٢/٨١-٢٠٠٢/٠١ وكذلك خلال الفترة الجزئية الثالثة ٢٠٠٢/٠١-٢٠٠٤/٠٣^١ . وقد اعتبرت أن الخيار الأول يعطى تقديراً للقيمة الأدنى لمعدل نمو ن.م.أ ، بينما الخيار الثانى يعطى تقديراً للقيمة الأعلى لهذا المعدل . وعلى ذلك فقد خفض معدل النمو السنوى (وسط مرجح) المستند إلى البيانات الرسمية من ٥,٤% إلى ٣,٥% للفترة ١٩٧٣-٢٠٠٤/٠٣ . وبناء على هذه التقديرات يهبط معدل النمو فى متوسط نصيب الفرد من ن.م.أ الحقيقى من ٣,١% رسمياً إلى ١,٢% بعد التنقيح^٢ .

ومن الملاحظ أن معدلات نمو ن.م.أ. الحقيقى قد أظهرت اتجاهاً تنازلياً واضحاً خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٤/٠٣ ، سواء انطلقنا من القيم المحسوبة من البيانات الرسمية أم من القيم المنقحة ، وذلك على النحو التالى :

- (١) لاحظ أننا تجاهلنا نسب المغالاة التى يتقلب تبعاً لها معدل النمو فى ن.م.أ. من موحدة إلى سالبة ، والمشار إليها فى الفقرة (ب) من السند (٣) أعلاه ، وذلك دبراً لتشبهه الأحد بأسوأ الاحتمالات .
- (٢) ٥,٤% هو الوسط الحسابى للفرج فعجلات النمو فى ن.م.أ. المعطاه فى عمود وزارة التخطيط فى جدول (٤-١) للفترات ١٩٧٣-١٩٨٢/٨١ و ١٩٨٢/٨١-٢٠٠٢/٠١ و ٢٠٠٢/٠١-٢٠٠٤/٠٣ مع الترحيح بعدد سنوات كل فترة جزئية . أما ٣,٥% فهو الوسط الحسابى للقيمة الأعلى والقيمة الأدنى فعجلات النمو المرحح المنقح كما هما معطيان بين توسين فى جدول (٤-٢) للفترة ١٩٧٣-٢٠٠٤/٠٣ . وهو ما يطرئ على نسبة تعويض متوسطها ٣,٦% .

معدل نمو ن.م.أ. الحقيقي		الفترة
المنقح	الرسمي	
٥,٩%	٨,٤%	١٩٧٣ - ١٩٨٢/٨١
٢,٦%	٤,٣%	١٩٨٢/٨١ - ٢٠٠٢/٠١
٢,٢%	٣,٦%	٢٠٠٢/٠١ - ٢٠٠٤/٠٣

بعبارة أخرى ، فإن معدل نمو ن.م.أ. في مطلع القرن الواحد والعشرين لم يعد يمثل أكثر من ٤٣% من مستواه في الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢/٨١ حسب التقديرات الرسمية ، مقابل ٣٧% حسب التقديرات المنقحة .

وإذا ما عدنا للتركيز على الزمن الطويل ، فإن :

التقديرات المنقحة تشير إلى ارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقي من ٥,٥% في الفترة ١٩٠٠ - ١٩٥٥ إلى ما بين ١,٣% و ١,٥% في الفترة من أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعينات ، ثم انخفاضه إلى ١,٢% في الفترة من أوائل السبعينات حتى أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين .

وثمة سمتان بارزتان في الأداء الإنمائي للاقتصاد المصري خلال تلك الفترة التي فاقت القرن بيضع سنوات :

جدول (٤-٢) : المعدلات المنقحة لنمو ن.م.أ. الحقيقي ونمو متوسط نصيب الفرد منه من أوائل القرن ٢٠ إلى أوائل القرن ٢١

%

معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.أ. وسط (حد أدنى - حد أعلى)	معدل نمو ن.م.أ. وسط (حد أدنى - حد أعلى)	الفترة
٥,٥ (حد أعلى)	٢,٢ (حد أعلى)	١ - من أوائل القرن ٢٠ إلى أوائل الخمسينات منه (١٩٥٥-١٩٠٠)

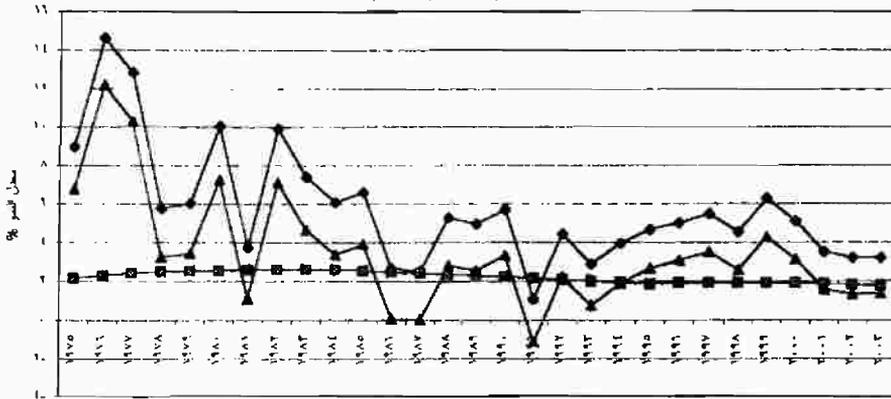
(١) لاحظ أن التقديرات غير المنقحة تشير إلى اتحاد عام صاعد من ٥,٥% إلى ١,٧% ثم إلى ٣,١% في الفترات المذكورة أعلاه .

١,٥ (١,٢٨-١,٧١)	٤ (٤,٢١-٣,٧٨)	٢- من أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعينات من القرن ٢٠ (١٩٥٣/٥٢-١٩٧٣)
١,٣ (١,٧١-٠,٨٧)	٣,٨ (٤,٢١-٣,٣٧)	
١,٠ (١,٢-٠,٨٢)	٣,٦ (٣,٨-٣,٤٢)	من أوائل الخمسينات حتى أواخرها (١٩٥٢-١٩٦٠/٥٩)
٠,٨ (١,٢-٠,٤٤)	٣,٤ (٣,٨-٣,٠٤)	
١,٨ (٢,٠٧-١,٦١)	٤,٣ (٤,٥٧-٤,١١)	من أوائل الستينات حتى أوائل السبعينات (١٩٦٠/٥٩-١٩٧٣)
١,٥ (٢,٠٧-١,١٦)	٤,١ (٤,٥٧-٣,٦٦)	
١,٢ (١,٤٥-٠,٩٧)	٣,٥ (٣,٧٥-٣,٢٧) %٣,٢٧	٣- من أوائل السبعينات من القرن ٢٠ إلى أوائل العقد الأول من القرن ٢١ (١٩٧٣-٢٠٠٣/٢٠٠٤)
	٥,٩ (٦,٧٢-٥,٠٤)	
٣,٣ (٤,١٢-٢,٤٤)	٢,٦	٣-١- من أوائل السبعينات حتى بداية الثمانينات (١٩٧٣-١٩٨٢/٨١)
٠,٤	٢,٢	٣-٢- من بداية الثمانينات حتى مطلع القرن ٢١ (١٩٨٢/٨١-٢٠٠٢/٠١)
٠,٤		٣-٣- السنوات الثلاث الأولى من القرن ٢١ (٢٠٠٢/٠١-٢٠٠٤/٠٣)

المصادر والمعلومات:

- ١- سطر (١): يسند إلى التقدير الوارد في: Bent Hansen, Op.cit, p.3.
 - ٢- سطر (٢): الحد الأعلى لمعدل نمو ن.م.أ. هو وسط مرجح لمعدلات النمو في الفترات ١٩٦٠/٥٩-١٩٥٣/٥٢...١٩٦٠/٥٩ و١٩٦٥/٦٤-١٩٦٥/٦٤ و١٩٧٣-١٩٦٥/٦٤، كما وردت في جدول (٤-١)، مع الترجيح بعدد سنوات كل فترة. والحد الأدنى هو وسط مرجح مناظر مع تخفيض معدلات نمو ن.م.أ. المعطاة مرة نسبة ١٠% ومرة بنسبة ٢٠%. والمعدل الوسط هو الوسط الحسابي للحد الأعلى والحد الأدنى. والمعدلات المناظرة لسو نسب الفرد من ن.م.أ. محسوبة باستخدام معدل نمو سكان ٢,٥%. والتقدير للفترات الجزئية في سطر (٢-١) و(٢-٢) محسوبة بالانترصاصات نفسها التي استخدمت للفترة الكلية.
 - ٣- سطر (٣): الحد الأعلى لمعدل نمو ن.م.أ. هو وسط مرجح لمعدلات النمو للفترات ١٩٧٣-١٩٨٢/٨١، ١٩٨٢/٨١-٢٠٠٢/٠١ و٢٠٠٢/٠١-٢٠٠٣/٠٤. وذلك بتخفيض المعدلات المعطاة (وزارة التخطيط) في جدول (٤-١) بنسبة ٢٠% للفترة الأولى ونسبة ٤٠% للفترتين التاليتين، مع الترجيح بعدد سنوات كل فترة. والحد الأدنى محسوب بنسب الطريقة مع تعميم نسبة التخفيض ٤٠% على الفترات الثلاث. والتقدير الخاصة بمعدل نمو نصيب الفرد محسوبة باستخدام معدل نمو سكان ٢,٣%.
- التقديرات للفترة الجزئية الأولى حسب افتراض معدل تخفيض ٢٠% (حد أعلى) و ٤٠% (حد أدنى) في معدل نمو ن.م.أ. الرسمي، مع معدل نمو سكان ٢,٦%. والتقدير للفترتين الجزئيتين التاليتين والناتجة حسب افتراض تخفيض ٤٠% في معدل نمو ن.م.أ. الرسمي، وافتراض انخفاض معدل نمو السكان من ٢,٢% في الفترة الثابتة إلى ١,٨% في الفترة الثالثة. وعلني ذلك، فلا يوجد سوى تقدير واحد لكل من هاتين الفترتين.

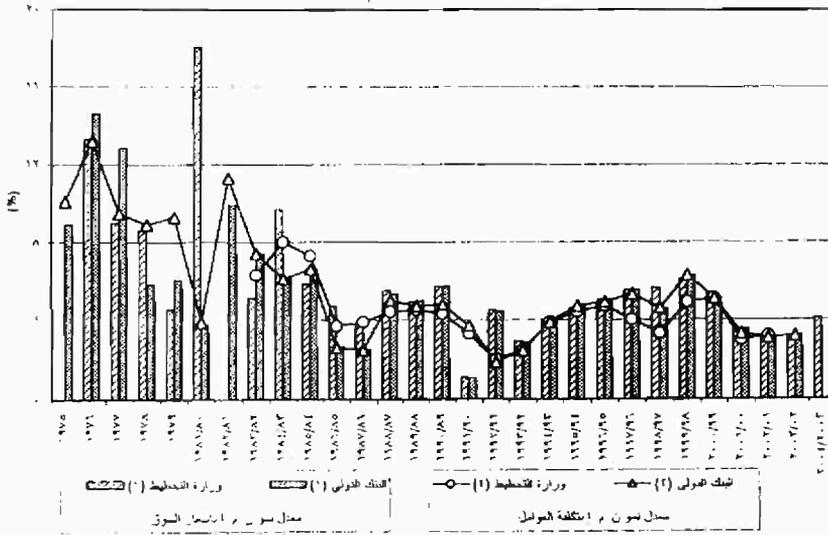
شكل (٤-١): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والسكان ومتوسط دخل الفرد
١٩٧٥-٢٠٠٣



معدل نمو نصيب الفرد من م. ا. — معدل نمو السكان — معدل نمون م. ا.

المصدر: جدول (٤-٢) م-٢

شكل (٤-٢): قيم مقارنة لمعدلات النمو السنوية للناتج بالأسعار الثابتة
١٩٧٥-٢٠٠٣/٢٠٠٤



معدل نمون م. ا. بالأسعار الثابتة — معدل نمون م. ا. بالأسعار الثابتة — معدل نمون م. ا. بالأسعار الثابتة

المصدر: جدول (٤-٣) م-٣

السمة الأولى: التقلب وغياب التراكمية:

فأما عن التقلب فهو واضح جلى فى شكل (٤-١) وشكل (٤-٢) . وأبرز التقلبات فى الفترة من أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعينات من القرن العشرين — كما سبق ذكره — هو هبوط معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى من ٢,٥% — ٣,٢% سنوياً فى النصف الأول من الستينات إلى ٠,٢% — ٠,٥% فى النصف الثانى من الستينات وأوائل السبعينات . كما أن معدل النمو تعرض لتقلبات ملحوظة فى الفترة من أوائل سبعينات القرن العشرين حتى مطلع القرن الواحد والعشرين . فحسب المعدلات الرسمية هبط معدل نمو ن.م.أ. الحقيقى من حوالى ١٣% فى ١٩٧٦ إلى ٥% فى ١٩٨١/٨٠ ، ثم قفز إلى ١١% فى ١٩٨٢/٨١ ، ثم أخذ فى الهبوط حتى بلغ ٢,٥% فى ١٩٨٧/٨٦ . وبعد ما دار المعدل حول ٥% فى الثلاث سنوات التالية فإنه هبط إلى ٢% فى ١٩٩٢/٩١ ، ثم عاد للدوران حوالى ٥% مرة أخرى فى أواخر التسعينات ، ثم انخفض إلى ٣% فى ٢٠٠٢/٠١ .

وهكذا تعرض النمو الاقتصادى لذبذبات شديدة خلال النصف الثانى من القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين ، مع اختلاف وجهة خط الاتجاه العام الذى انتشرت حوله تلك الذبذبات من فترة إلى أخرى من الفترات الجزئية المحددة فيما سبق . فبرغم ما أصاب النمو الاقتصادى من تراجع من منتصف الستينات حتى أوائل السبعينات ، إلا أن الاتجاه العام للنمو كان صاعداً خلال الفترة من أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعينات من القرن العشرين . إذ ازداد معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى من حوالى ٠,٨% — ١% فى الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦٠/٥٩ إلى ١,٥% — ١,٨% فى الفترة ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٧٣ . وعلى العكس من ذلك ، كان الاتجاه العام للنمو الاقتصادى هابطاً فى الفترة من أوائل سبعينات القرن العشرين حتى السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين . فكما سبق بيانه ، احتفظ النمو الاقتصادى بالاتجاه العام الصاعد حتى أوائل الثمانينات ، حيث بلغ معدل النمو فى متوسط نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى ٣,٣% سنوياً . ولكن معدل النمو اتخذ

(١) راجع جدول (٤-م-٣) .

مساراً تنازلياً واضحاً بعد ذلك حتى تضاعل النمو فى نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى إلى أقل من نصف فى المائة فى السنوات الأربع الأولى من القرن الواحد والعشرين .

وبالرغم من التقلبات صعوداً وهبوطاً فى معدل نمو ن.م.أ. الحقيقى ، وبالرغم من الاختلاف البين فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتغيرات فى علاقات مصر بالخارج ، ما بين الفترة ١٩٥٣/٥٢ — ١٩٧٣ والفترة ١٩٧٣ — ٢٠٠٤/٠٣ ، فإنه لا يمكن وصف الفارق فى معدل الأداء الإئمانى (مقيساً بمعدل نمو متوسط نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى) بأنه فارق جوهري (٣,١% — ١,٥% فى الفترة الأولى ، مقابل ٢,١% فى الفترة الثانية) . والأمر الذى يتضح بجلاء من النظر فى الأداء الإئمانى لمصر منذ حصولها على الاستقلال هو افتقار النمو إلى الإطراد ، بمعنى :

فقدان الاقتصاد المصرى لتراكمية النمو على مدى زمنى طويل ، بحيث أنه كلما اكتسب الاقتصاد قوة دفع تشده إلى الأمام سرعان ما تتبدد هذه القوة ، وتتحول إلى قوة جذب ترجع بالاقتصاد خطوات إلى الوراء .

السمة الثانية : التواضع والعجز عن تجاوز القصور الإئمانى :

لقد وصل معدل النمو فى نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى فى الفترة ١٩٧٣ — ٢٠٠٤/٠٣ إلى مثلى مستواه فى الفترة المرجعية ١٩٠٠ — ١٩٥٥ ، بل إنه وصل فى الفترة ١٩٥٢ — ١٩٧٣ إلى نحو ثلاثة أمثال مستواه فى الفترة المرجعية ذاتها . ومع ذلك تبدو هذه المعدلات متواضعة بالقياس إلى متوسط معدل النمو العالمى فى نصيب الفرد من ن.م.أ. فى القرن العشرين ، والتي ناهزت ٢% على ما سبق ذكره . ولكن هذا قياس ضعيف . ذلك أن المتوسط العالمى يجمع بين سريعى النمو وبين بطيئى النمو . ومن ثم فهو مقياس منخفض بالضرورة للحكم على الأداء الإئمانى فى دولة تستهدف الخروج من التخلف وتحقيق التقدم . لهذا ، فقد يكون المقياس الأكثر ملاءمة

لتقييم الأداء الإنمائي المصري ، هو متوسط معدلات النمو السنوية التي نجحت دول نامية أخرى في تحقيقها ، وبخاصة دول جنوب شرق آسيا .

وتشير البيانات المتاحة إلى أن معدل النمو السنوي المتوسط في نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقي قد بلغ ٦,٥% في تايبوان خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٨٨ ، وحوالي ٨% في كوريا الجنوبية ونحو ٧% في هونج كونج وسنغافورة خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٨٨ . كما تشير التقارير الدولية إلى أن متوسط معدل النمو موضع الاهتمام خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠١ قد بلغ ٦,٢% في كوريا الجنوبية ، و٨,٦% في الصين . أما في ماليزيا التي بدأت مسيرتها التنموية متأخراً بالقياس إلى النمور الآسيوية القديمة ، فقد كان معدل النمو المتحقق فيها ٣,٣% سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠١ . وأخيراً ، بلغ معدل النمو السنوي المتوسط لنصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقي في الهند ٣,٩% خلال الفترة ذاتها^١ .

ويتضح من هذه المقارنات أن معدل النمو السنوي المتوسط لنصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقي في الدول سريعة النمو قد تراوح بين ٣,٣% و٨,٦% بمتوسط ٦% ، مع تركيز واضح للدول الأسرع نمواً في المدى ٦% - ٨% ، وذلك مع الاحتفاظ بهذا المتوسط على امتداد فترة طويلة تراوحت بين ثلاثة وخمسة عقود . وعلى ذلك فيمكن اعتبار معدل نمو سنوي متوسط في نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقي قدره ٦% ممثلاً لما يمكن تسميته : المعدل الحرج للنمو الاقتصادي . فهذا هو الخط الذي يتعين الوصول

(١) معدلات النمو لتايبوان وكوريا وهونج كونج وسنغافورة خلال الفترة المنتهية في ١٩٨٨ مسأوحودة من إبراهيم العيسوي (محرر) ، بحيرات التنمية و الدول الآسيوية حديثة التصنيع وإمكانية الاستفادة منها في مصر ، نقضابا التخطيط والتنمية ، العدد ٧٢ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص١٧ ، ص١١٧ وص٢٦٥ . ومعدلات النمو للصين والهند وكوريا وماليزيا في الفترة ١٩٨٠-٢٠٠١ ، بحسوبة كأوساط حساية مرحةة من القضاةدرات المعط باد للفترةين ١٩٨٠-١٩٩٠ و١٩٩٠-٢٠٠١ معدلات نمو ن.م.أ. الحقيقي وللفترة ١٩٨٠-٢٠٠١ معدلات نمو السكان ، وذلك في World Bank, 2003 World Development Indicators, op.cit., tables 2.1 and 4.1. و لاحظ أن أداء الهند وماليزيا فيما يتعلق بنمو ن.م.أ. الحقيقي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠١ كان متساوياً (٥,٨% الهند - ٥,٩% ماليزيا) ، ولكن جاء أداء الهند أعلى فيما يتعلق بنمو نصيب الفرد من ن.م.أ. نظراً لانخفاض معدل نمو السكان في الهند (١,٩%) عنه في ماليزيا (٢,٦%) خلال تلك الفترة .

إليه والدوران حوله ٢٥-٣٠ عاماً دليلاً على التراكمية أو الاطراد ، وذلك حتى يمكن القول بانتقال الدولة من حالة التخلف إلى حالة التقدم بمقياس النمو الإقتصادي وحده .

وباستخدام هذا المقياس يتبين من سجل الأداء الإنمائي المصري خلال قرن وبضع سنين أن أعلى معدل نمو لنصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقي ، وهو الذي تحقق في الفترة من أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعينات ، وهو ١,٣% - ١,٥% ، لم يزد على ربع المعدل الحرج للنمو الإقتصادي .

وعلى ذلك فإن مسيرة النمو الإقتصادي صعوداً أو هبوطاً منذ أوائل القرن العشرين حتى أوائل القرن الواحد والعشرين ، كانت كلها في منطقة التخلف ، أي المنطقة أسفل المعدل الحرج للنمو الإقتصادي . وهو ما يبين أن التنمية لم تزَل عصبية في مصر .

ويتضح من ذلك أن الشوط لم يزل طويلاً أمام مصر حتى تصل إلى هذا المعدل الحرج للنمو الإقتصادي ، وحتى تستجمع طاقاتها للحفاظ عليه فترة طويلة . ومعنى هذا أنه من الضروري الارتفاع بمعدل نمو ن.م.أ. الحقيقي إلى ٨% على الأقل ، والاحتفاظ بهذا المعدل - في المتوسط - على امتداد ٢٥-٣٠ سنة ، حتى تتحول التنمية العصبية إلى تنمية طيبة . ولاشك في أن هذه ليست بالمهمة السهلة . فهى تتطلب تغيرات جذرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما أنها تتطلب استعداداً قوياً لتحمل ما تنطوى عليه هذه التغيرات الجذرية من مشاق وتضحيات .

(١) بالطبع فإنه ليس من المتوقع أن يستمر معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقي في الدوران حول مستوى ٦% بعد دورانه حوله ٢٥ - ٣٠ عاماً . فمع بلوغ متوسط نصيب الفرد مستوى مرتفعاً ، ومع إحراز الاقتصاد للدرجة عالية من التقدم ، يصبح النمو الإقتصادي أكثر صعوبة ، ويتجه معدله إلى التباطؤ . وهذا هو المشاهد في الدول المتقدمة حيث لم يزد معدل نمو متوسط نصيب الفرد من ن.م.أ. منها على ٢,٢% خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠١ . إذ كان معدل نمو ن.م.أ. في مجموعة الدول ذات المرتفع حسب تصنيف البنك الدولي ٢,٩% ، فيما كان معدل نمو السكان ٠,٧% سوية خلال تلك الفترة ، وذلك حسبما جاء في مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ ، مرجع سابق .

٤-٢ الاتجاهات العامة والتقلبات فى نمو ن.م.أ. منذ أوائل السبعينات:

سوف يعتمد التحليل فى هذا القسم وبقيّة أقسام الفصل الخالى على البيانات المتاحة من وزارة التخطيط والبنك الدولى ، أو من أى من هذين المصدرين حسب توافر المعلومات المتاحة بشكل مناسب لأغراض التحليل ، وذلك دون تنقيح هذه البيانات على النحو الذى تم فى القسم ٤-١ . وسوف نكتفى بمقارنة بيانات المصدرين عند اللزوم ، وذلك فى محاولة للكشف عن الاتجاه العام لنمو ن.م.أ. وتغيره من فترة جزئية إلى أخرى خلال الفترة الكلية محل الاهتمام ، وذلك فضلاً عن التعرف على مدى التقلبات حول الاتجاه العام .

توضح الجداول (٤-م-١) - (٤-م-٣) بملاحق هذا الفصل تطور القيم السنوية للنتائج المحلى الإجمالى بأسعار السوق وبتكلفة العوامل وذلك بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة ، وكذلك معدل النمو فى ن.م.أ. الحقيقى (أى بالأسعار الثابتة) بسعر السوق وبتكلفة العوامل ، وذلك للفترة من ١٩٧٥ حتى ٢٠٠٣ حسبما جاء فى مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولى ، وللفترة من ١٩٧٥ حتى ٢٠٠٤/٠٣ طبقاً لوثائق وزارة التخطيط وبعض المصادر الأخرى .

وبالنظر إلى جدول (٤-م-٣) ، يلاحظ أن سلسلة البنك الدولى وسلسلة المصادر المتنوعة للنتائج المحلى الإجمالى بأسعار السوق الجارية متقاربة إلى حد كبير فى معظم السنوات . وحيثما يوجد اختلاف يعتد به ، كما فى السنوات ١٩٧٥ و ١٩٧٦ والسنوات ١٩٨٣/٨٤-١٩٨٨/٨٧ ، فإن سلسلة البنك الدولى التى هى أقرب إلى تقديرات وزارة التخطيط لهذه السنوات تعطى تقديرات أقل من سلسلة المصادر الأخرى . وربما يرجع ذلك إلى بعض التصحيحات التى أجريت على تقديرات وزارة التخطيط والمفترض أن تنطلق منها تقديرات البنك الدولى ، وذلك بعد صدور بعض التقارير المستمدة منها بيانات سلسلة المصادر الأخرى . ومن الملاحظ أن تقديرات السلاسل الثلاث تكاد تكون متطابقة للسنوات ١٩٨٨/٨٨-١٩٩٥/٩٤ ، وهى سنوات التفاوض على برنامج الإصلاح الاقتصادى مع البنك الدولى وصندوق

النقد الدولى ثم سنوات تنفيذه . ولكن يلاحظ وجود اختلافات بين هذه السلاسل فى السنوات ١٩٩٧/٩٦ و ٢٠٠٠/٩٩ و ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، حيث كانت تقديرات البنك الدولى والمصادر المتنوعة أعلى من تقديرات التخطيط ، بينما حدث العكس فى السنوات ١٩٩٨/٩٧ و ١٩٩٩/٩٨ . وربما يرجع ذلك إلى اعتماد هذين المصدرين على تقديرات أولية لوزارة التخطيط جرى تعديلها فى تاريخ لاحق .

لكن الاختلافات تبدو أشد فيما يتعلق بتقديرات ن.م.أ. بالأسعار الثابتة ، وهو ما يظهر جلياً فى الفروق بين تقديرات البنك الدولى وتقديرات وزارة التخطيط لمعدلات نمو ن.م.أ. بالأسعار الثابتة ، سواء أكان أساس الحساب هو تكلفة العوامل أم أسعار السوق . وهو ما يظهر بجلاء فى جدول (٤- م ٣٠٠) وفى شكل (٤- ٢) . ومن المرجح أن تعود هذه الاختلافات إلى ارتفاع معدل التضخم (المكمش الضمنى للناتج) الذى يستخدمه البنك الدولى عن ذلك الذى تستخدمه وزارة التخطيط . وهو ما يظهر من مقارنة المعدل المستخدم من جانب كل من هاتين الجهتين مع معدل التضخم المستند إلى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين . فبينما يميل المكمش الضمنى للناتج المحلى الإجمالى المستخدم من قبل وزارة التخطيط إلى الانخفاض بشكل محسوس عن معدل التضخم الذى يظهره الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ، فإن مكمش ن.م.أ. الضمنى الذى يستخدمه البنك الدولى يبدو قريباً جداً من الرقم القياسى لأسعار المستهلكين . فعندما كان معدل التضخم حسب الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ١١,٢% فى ١٩٧٥ ، كان مكمش ن.م.أ. الضمنى المنتج من تقديرات وزارة التخطيط لا يزيد على ٨,٦% . وعندما كان المتوسط السنوى لمعدل التضخم فى الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ مثلاً هو ١٧,٣% طبقاً للرقم القياسى لأسعار المستهلكين ، لم يزد المكمش الضمنى للناتج الذى استخدمته وزارة التخطيط على

(١) لم يتيسر عقد مقارنة بين قيم ن.م.أ. بالأسعار الثابتة فى المصدرين ، حيث يختلف أساس تثبيت الأسعار من مصدر إلى آخر . فالبنك الدولى يتخذ ١٩٩٢/٩١ سنة أساس لتثبيت الأسعار . ولا تتوافر سلسلة طويلة نسبياً بالأسعار الثابتة من وزارة التخطيط ، سوى لـ ن.م.أ. بتكلفة العوامل بأسعار ١٩٨٢/٨١ وذلك للفترة من ١٩٨٣/٨٢ حتى ٢٠٠٢/٠١ . والمعاد أن تحسب وزارة التخطيط معدلات النمو بالأسعار الثابتة لسنوات كل حطة خمسة على حدة بأسعار سنة الأساس لكل حطة . وعلى ذلك فإن الأسعار الثابتة تتغير من حطة إلى أخرى بتغير سنة الأساس .

٧,٨% . وفى المقابل ، تشير الحسابات التى أجريتها على بيانات البنك الدولى (مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣) إلى تقارب مقياسى التضخم على النحو المبين فى جدول (٣-٤) .

جدول (٣-٤): معدلات التضخم السنوية حسب أسعار المستهلكين
وحسب المكشم الضمن للنتائج

الفترة	١٩٨٥-١٩٧٥	١٩٩١-١٩٨٥	٢٠٠١-١٩٩١	٢٠٠١-١٩٧٥
معدل التضخم حسب الرقـم القياسى لأسعار المستهلكين	١٣,٧٣%	١٩,٥٠%	٧,٢١%	١٤,١٤%
معدل التضخم حسب المكشم الضمن للنتائج المحلى الإجمالى	١١,٢٧%	١٨,٥٢%	٧,٠٧%	١٢,٤٣%

لكن من الملاحظ أن الاختلافات فى معدل التضخم قد لا تفسر بالكامل اختلاف تقديرات البنك الدولى عن وزارة التخطيط لمعدلات النمو فى ن.م.أ. بالأسعار الثابتة . إذ أن المعدلات المحسوبة من جانب البنك قد تزيد عن تلك المحسوبة بواسطة وزارة التخطيط فى بعض السنوات وقد تقل عنها أو تتطابق معها فى بعض السنوات الأخرى ، وذلك كما يظهر فى شكل (٤-١) ^٢ . لكن الفرق بالزيادة محدود عادة ،

(١) إبراهيم العيسوى ، المسار الاقتصادى ... ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ . راجع أيضاً القسم (٤-١) من الفصل الأول .
(٢) معدل نمو ن.م.أ. بأسعار السوق الثابتة القدر بواسطة البنك الدولى يقل عن المعدل المحسوب بواسطة وزارة التخطيط فى ١٠ سنوات (١٩٧٨ ، ١٩٨١/٨٠ ، ١٩٨٤/٨٣ ، ١٩٨٦/٨٥ ، ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٩٨/٩٧ ، ١٩٩٩/٩٩ ، ٢٠٠٠/٠١ - ٢٠٠٢/٠١) ، ويريد عنه فى ٥ سنوات (١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٣/٨٢ و ١٩٨٥/٨٤) ، ويتطابق معه فى ٩ سنوات (١٩٨٩/٨٨ - ١٩٩٧/٩٦ و ١٩٩٩/٩٨) . ومعدل نمو ن.م.أ. بالكلفة الثابتة لعوامل الإنتاج المقسدر بواسطة البنك الدولى يقل عن المعدل المحسوب بواسطة وزارة التخطيط فى ٤ سنوات (١٩٨٤/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦) ، ويريد عنه بفروق ضئيلة فى معظم السنوات ، وذلك فى ١١ سنة (١٩٨٣/٨٢ ، ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥/٩٤ - ١٩٩٩/٩٨) .

ويقل في الغالب عن نصف نقطة مئوية . وربما ترجع هذه الاختلافات إلى بعض التصحيحات التي يجريها البنك الدولي على قيم ن.م.أ. بالأسعار الجارية أو اختلاف تقديرات الضرائب والإعانات المستخدمة عند الانتقال من ن.م.أ. بتكلفة العوامل إلى ن.م.أ. بسعر السوق .

وبالرغم من الفروق التي أشرنا إليها حالاً في معدلات النمو السنوية في ن.م.أ. بين وزارة التخطيط والبنك الدولي ، إلا أن معدلات النمو المتوسطة للفترات الخمسية أو العشرية تبدو متقاربة إلى حد بعيد ، وذلك كما يظهر في جدول (٤-١) . والأمر الواضح من بيانات هذين المصدرين هو أن معدل نمو ن.م.أ. الحقيقي قد شهد خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٤/٠٣ اتجاهًا تنازلياً قوياً ، بحيث أن معدل النمو في أواخر تلك الفترة كان لا يزيد على ٤٥% من نظيره في أوائلها . فطبقاً لبيانات وزارة التخطيط المشار إليها في جدول (٤-١) :

هبط معدل النمو من ٨,١% في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨١ إلى
٥,١% في الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩١/٩٠ ، ثم إلى حوالي ٣,٧%
في الفترة ١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠٤/٠٣

وقد سبق أن أشرنا في القسم (٤-١) إلى وجود هذا الاتجاه العام الهابط باستخدام فترات زمنية مختلفة ، سواء أكانت البيانات الخاصة بمعدلات النمو هي البيانات الرسمية أم البيانات المنقحة . كما تؤكد وجود هذا الاتجاه العام الهابط من خلال تقدير معادلة اتجاه عام خطي باستخدام معادلات النمو السنوية (بنسك دولي - أسعار سوق ثابتة) للفترة ١٩٧٥-٢٠٠٤ . إذ أظهرت المعادلة المقدرة أن معدل نمو ن.م.أ. الحقيقي كان ينخفض بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية سنوياً في المتوسط خلال تلك الفترة^١ .

- و (٢٠٠١/٢٠٠٠) ، ويتطابق مع ٥ سنوات (١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٤/٩٣ ، ٢٠٠٠/٩٩ ، ٢٠٠٢/٠١) . راجع جدول (٤-٣) .
(١) المعادلة المقدرة هي : -

وعموماً يقدر المعدل السنوى لنمو ن.م.أ. خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٤/٠٣ بنحو ٥,١%^١ ولما كان معدل نمو السكان طبقاً لبيانات البنك الدولى خلال تلك الفترة فى حدود ٢,٣% سنوياً ، فإن الزيادة فى متوسط نصيب الفرد فى ن.م.أ. لا تزيد على ٢,٨% سنوياً . وهذا بالطبع طبقاً للمعدلات غير المنقحة للنمو الاقتصادى .

لاحظ أن مقارنة الأداء الإنمائى فى مصر بنظيره فى عدد من الدول النامية التى حققت طفرة تنموية خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠١ تشير إلى أنه بينما تمكنت ماليزيا من مضاعفة ن.م.أ. الحقيقى ٥,٣ مرة ، وتمكنت كوريا الجنوبية من مضاعفة ناتجها ٦ مرات ، وتمكنت الصين من مضاعفة ناتجها ٩,٤ مرة ، فإن مصر - طبقاً للمعدلات غير المنقحة - لم تضاعف ناتجها إلا بنحو ٤,٣ مرة ، وهو ما يزيد قليلاً على الأداء الهندى (٣,٧ مرة) . ويأخذ معدلات نمو السكان فى الحسبان ، وترتيب مصر ودول المقارنة حسب المعدل السنوى المتوسط لنمو نصيب الفرد من ن.م.أ. خلال الفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠١ نجد أن مصر قد احتلت المركز الأخير فقد بلغ المعدل المصرى ٢,٨% ، بينما احتلت الصين المركز الأول بمعدل نمو ٧,٧% ، تليها كوريا الجنوبية (٦%) ، ثم ماليزيا (٤,١%) ثم الهند (٣,١%)^٢ .

ونعرض فى الجدولين (٤-م - ٤) والشكلين (٤-٣) و(٤-٤) مقارنة للأداء الإنمائى المصرى فى الفترتين ١٩٨٠-١٩٩٠ و ١٩٩٠-٢٠٠٣ بنظيره فى عدد أكبر من الدول النامية وإسرائيل ، وكذلك فى المجموعات الدولية حسب التصنيف المعمول به فى مؤشرات التنمية الدولية للعام ٢٠٠٣ الصادرة عن البنك الدولى .

- معدل نمو ن.م.أ. = ٤٣٦ - ٢٠٢١٦ ر حيث ز = السنوات ، وتأخذ القيم ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٤ ، ومعامل الإختلاف معنوى عند مستوى ٥% .
- (١) هذا هو المتوسط المرجح لمعدل النمو فى الفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠٢/٠١ المحسوب من بيانات البنك الدولى (٥,٢%) ومعدل النمو فى الفترة ٢٠٠٢/٠١ - ٢٠٠٣/٠٣ المحسوب من بيانات وزارة التخطيط (٣,٦%) ، كما فى جدول (٤-١) ، مع الترجيح بطول كل من هذين الفترتين .
- (٢) المعدل المصرى محسوب بالطريقة المشار إليها فى الهامش السابق والفقرة السابقة . ومعدلات دول المقارنة عسوية من بيانات مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ لتسبتمبر ١٩٧٥ و ٢٠٠١ وفق معادلة الفائدة المركبة .

لقد كان معدل نمو ن.م.أ. الحقيقي في مصر أقل من نظيره في الصين وكوريا وسنغافورة والهند ، وأعلى من نظيره في البرازيل والمكسيك وإيران في فترتي التحليل . وبعد ما كان معدل النمو المصري أعلى من المعدل الإسرائيلي في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ ، فإنه أصبح أقل منه في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣ . وبينما كان المعدل المصري أقل من معدل هونج كونج واندونيسيا في الفترة الأولى ، فإنه أصبح أعلى منهما في الفترة الثانية . وهذا التفوق في الأداء المصري عن أداء هونج كونج واندونيسيا يرجع في جانب منه إلى سببين أولهما : الأزمة المالية الآسيوية التي أصابت هاتين الدولتين في صيف ١٩٩٧ وإلى أسلوب معالجتهما لهذه الأزمة ، وثانيهما : المبالغة في تقدير معدل نمو ن.م.أ. الحقيقي المصري .

وأخيراً يلاحظ أن أداء مصر وماليزيا كان متقارباً في الفترة الأولى ، ولكن الأداء الماليزي تفوق على الأداء المصري في الفترة الثانية ، وذلك بالرغم من الآثار السلبية التي عانتها ماليزيا من الأزمة المالية الآسيوية ، والتي لم تطل معاناتها منها مثلما طالت في حالة هونج كونج واندونيسيا ، وذلك بالنظر إلى الاختلافات في السياسات التي اتبعتها كل منها في مواجهة تلك الأزمة . فبينما أخذت هونج كونج واندونيسيا بنصائح صندوق النقد الدولي (المزید من التحرير وفتح الاقتصاد اللذان كانا من أسباب الأزمة في رأى عدد غير قليل من المحللين) ، فضلت ماليزيا الخروج على نصائح الصندوق واتباع سياسات تدخلية لاحتواء الأزمة (مثلاً بتقييد حركات رؤوس الأموال وفرض رقابة على النقد وسوق المال) ، مما ساعدها على التعافي مبكراً من آثار الأزمة .

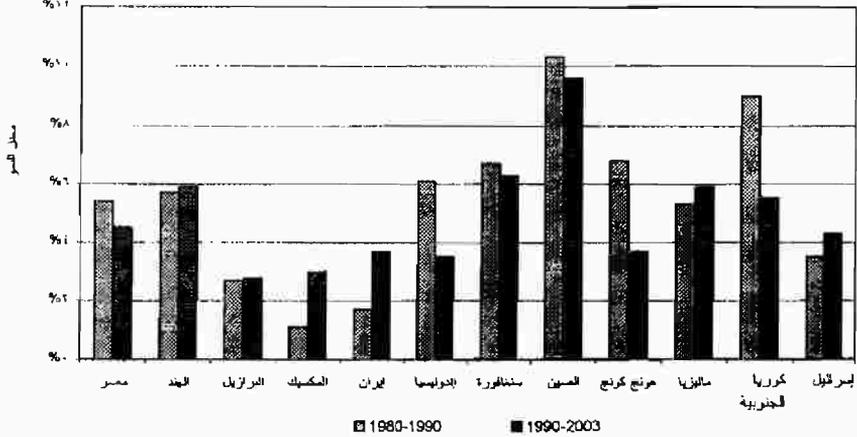
وفيما يتعلق بمقارنة الأداء المصري بعدد من المجموعات الدولية ، يلاحظ أن ثمة نمطاً ثابتاً في فترتي التحليل . فقد كان معدل نمو ن.م.أ. الحقيقي في مصر أقل من نظيره في دول شرق آسيا والباسفيكي بدرجة محسوسة ، وأقل من نظيره في دول جنوب آسيا بدرجة محدودة . كما كان معدل النمو المصري أعلى من نظيره في باقي المجموعات الدولية ، وأغلبها مجموعات مرتفعة الدخل ، أو مجموعات منخفضة الدخل

أو مجموعات كانت تمر بمشكلات غير عادية مثل دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول أمريكا اللاتينية والكاريبى .

٤-٣ في تفسير ضعف النمو الاقتصادى والاتجاه العام الهابط لمعدلاته:

يتضح من جدول (٤-م ٣) والشكلين (٤-١) و(٤-٢) أن مسيرة النمو الاقتصادى في النصف الثانى من السبعينات (١٩٧٥-١٩٨١/٨٠) قد تعرضت لتقلبات حادة حول المتوسط العام لمعدل النمو السنوى خلال تلك الفترة وهو ٩% . إذ تراوحت معدلات النمو بين ٣,٨% و١٤,٦% بمعدل يبلغ ١٠,٨ نقطة مئوية^١ . وقد بلغت هذه المعدلات ذروتها في ١٩٧٦ و١٩٧٧ (١٤,٦% و١٢,٨% على الترتيب حسب بيانات البنك الدولى) . ويعود جانب من الارتفاع في معدل النمو المتوسط في تلك الفترة ، وبوجه خاص في بدايتها ، إلى استئناف النمو بعد تراجعته إلى مستوى منخفض في الفترة ما بين هزيمة ١٩٦٧ ونصر أكتوبر ١٩٧٣ . فقد هبط معدل النمو السنوى المتوسط في ن.م.أ. الحقيقى إلى حوالى ٣,٢% في تلك الفترة^٢ .

شكل (٤-٣): معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى (مصر ودول المقارنة)

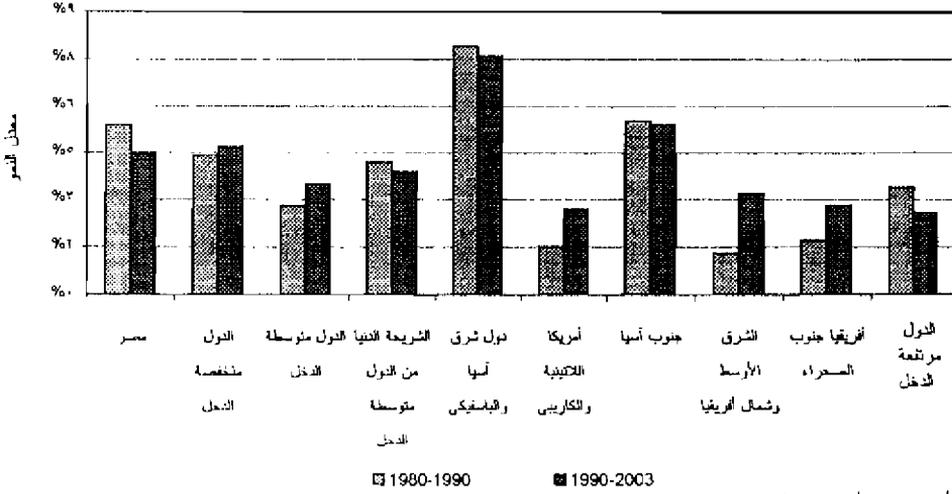


المصدر: جدول (٤-م ٤)

(١) المدى (range) بمجموعة من القيم هو الفرق بين أقصى قيمة وأدنى قيمة في المجموعة .

(٢) تحديثا في الفترة ١٩٩٦/٦٥ - ١٩٧٤ حسب ما جاء في : B. Hansen, The Political Economy...

شكل (٤-٤): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (مصر والمجموعات الدولية المقارنة)



المصدر: جدول (٤-١) (٤-٤).

كما كان من أسباب ارتفاع معدل النمو في النصف الثاني من السبعينات الوفرة الاستثنائية في الموارد الخارجية ونموها السريع جداً في تلك الفترة . وقد ارتبطت تلك الوفرة باسترداد حقول بترول سيناء وزيادة إنتاج البترول المصري^١ ، وارتفاع حصة تصديره ، خاصة مع ارتفاع السعر العالمي لبرميل النفط من ٣,٤ دولاراً في ١٩٧٣ إلى ٣٢ دولاراً في ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، وذلك كما سبق إيضاحه في جدول (٢-١) . وارتبطت وفرة الموارد الخارجية أيضاً بإعادة تشغيل قناة السويس في ١٩٧٥ بعهد أن ظلت مغلقة منذ وقوع حرب ١٩٦٧ ، وزيادة تدفقات النقد الأجنبي من خلال تحويلات المصريين العاملين في الخارج ، ومن خلال السياحة الوافدة إلى مصر ، ومن خلال المعونات والقروض العربية والأجنبية^٢ . غير أن وفرة النقد الأجنبي لم تحل دون

(١) واردات حصة البترول من م.أ. من ٥١.٣% في ١٩٧٣ إلى ١٨.٥% في ١٩٨١/٨٠ .

(٢) لاحظ أن تدفقات النقد الأجنبي من القروض والمعونات العربية قد تراجعت كثيراً بعد زيارة الرئيس السادات لإسرائيل في نوفمبر ١٩٧٧ ، وما أعقب تلك الزيارة من مقاطعة الدول العربية لمصر . وبعد أن كانت القروض والمعونات العربية قد بلغت ١٧٥١ مليون دولار ، هبطت إلى ٨٨٥ مليون دولار في عام ١٩٧٨ . راجع : رمزي زكي ، " تقييم الأداء لبرنامج =

حدوث عجز كبير فى الحساب الجارى. يميزان المدفوعات ، وذلك من جراء إطلاق العنان للنمو فى الواردات والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد على نطاق واسع (من خلال نظام الاستيراد دون تحويل عملة) ، باعتبار ذلك علامة من علامات "الجديفة" فى اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى! .

ومن الواضح من طبيعة مصادر النقد الأجنبى أن النمو الاقتصادى قد ارتبط بالتدفقات من الموارد الخارجية التى كانت عرضة للتقلب الشديد . وهذا ما يفسر تقلبات معدل النمو فى ن.م.أ. ليس فقط فى النصف الثانى من التسعينات ، بسبل وفى العقود الثلاثة موضع الاهتمام بوجه عام ، وإن كانت حدة التقلبات قد خفت كثيراً فى الثمانينات والتسعينات ، وأصبحت السمة الغالبة هى الاتجاه العام الهابط .

وقد تراجع المعدل السنوى المتوسط لنمو ن.م.أ. الحقيقى فى الفترة ١٩٨٢/٨١-١٩٨٧/٨٦ إلى حوالى ٥٧% حسب تقديرات وزارة التخطيط^١ . وكان من أسباب هذا التراجع فى معدل النمو انخفاض السعر العالمى للبتروىل من حوالى ٣٢ دولاراً فى ١٩٨٣ إلى ٢٧ دولاراً فى ١٩٨٥ ، ثم هبوطه المروع إلى ١٣,٥ دولاراً للبرميل فى ١٩٨٦ . وقد صاحب انخفاض سعر تصدير البتروىل انخفاض ملحوظ فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وشهدت البلاد أزمة متزايدة فى النقد الأجنبى وميزان المدفوعات . وقد أسهمت تلك الأزمة بدورها فى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية لمصر . وسادت فى هذه الفترة درجة عالية من اللاتيقين بشأن السياسات النقدية والمالية ، لاسيما سياسات سعر الصرف والدعم والموقف من بيع القطاع العام . وقد انعكس ذلك على معدل النمو الاقتصادى الذى يقدر البنك الدولى أنه أصبح أقل من معدل نمو السكان فى ١٩٨٦/٨٥ و١٩٨٧/٨٦ ، بما يعنى انخفاض

= التتبع الاقتصادى الذى عقده مصر مع صندوق النقد الدولى (١٩٧٧-١٩٨١) حصاد التجربة واحتتمالات المستقبل " ، المؤتمر العلمى السورى السابع للاقتصاديين المصريين ، ٦-٨ مايو ١٩٨٢ .
(١) لاحظ أن تقديرات البنك الدولى تضع معدل النمو المتوسط فى تلك الفترة و ٤% ، كما سبق إيفادها فى جدول (١-٤) .

متوسط نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى^١. وفى حين ساعدت وفرة الموارد الخارجية على التستر على الاختلالات الداخلية والخارجية المتزايدة فى الاقتصاد فى النصف الثانى من السبعينات ، فإن إنكماش الموارد الخارجية فى الفترة ١٩٨٢/٨١-١٩٨٧/٨٦ قد ساعد على بروز هذه الاختلالات ، وعلى تسليط الضوء على علاقتها بتباطؤ النمو الاقتصادى وضعف مستوى الكفاءة الاقتصادية .

وفى الفترة ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٣/٩٢ ، استمر تراجع معدلات النمو حتى أصبح المتوسط السنوى فى حدود ٣,٧% . وبعد حوالى ٤ سنوات من بداية هذه الفترة ، ازدادت خلالها حدة مشكلات عجز الموازنة وعجز الحساب الجارى وارتفاع معدل التضخم وتدهورت خلالها الاحتياطيات الدولية ، وتفاقت مشكلة المديونية الخارجية ، استجابت الحكومة المصرية لضغوط المؤسسات الدولية ، وتوصلت فى مايو ١٩٩١ إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولى على برنامج للتثبيت الاقتصادى ، وهو ما كان يعد شرطاً للتوصل إلى الاتفاق مع البنك الدولى حول برنامج للتكيف الهيكلى ، الذى وقع فى نوفمبر ١٩٩١ من ناحية ، وشرطاً كذلك للوفاء بوعده الدول الغربية الدائنة الكبرى لمصر بتخفيض ديونها الخارجية من ناحية أخرى.

وقد شهدت تلك الفترة احتلال العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ ، ثم قيام تحالف دولى بزعمامة الولايات المتحدة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقى فى فبراير ١٩٩١ . وقد كان من تداعيات غزو العراق للكويت ارتفاع متوسط السعر العالمى للبتروىل إلى ٢٢,٣ دولاراً للبرميل فى ١٩٩٠ بعد أن كان متوسط سعر البرميل قد هبط إلى ١٧,٣ دولاراً فى ١٩٨٩ . ولكن السعر سرعان ما عاد إلى مستوى ١٨ — ١٩ دولاراً فى ١٩٩١ و١٩٩٢ ، ثم هبط إلى ١٦,٣ دولاراً فى المتوسط خلال سنة ١٩٩٣ . ولاشك أن هذه التقلبات فى سعر البتروىل قد انعكست بدرجة ما على معدلات نمو ن.م.أ. فى هذه السنوات .

(1) World Bank, ARE, Current Economic Situation and Economic Reform Program, Report of a World Bank mission to Egypt, 1986, p. 2.

وقد كان لاشتراك مصر بقوات عسكرية فى حرب تحرير الكويت ، فضلاً عن تقديمها تسهيلات عسكرية لقوات التحالف الدولى من جهة ، وتوصلها إلى اتفاق مع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى حول برنامج للإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى^١ من جهة أخرى ، فضل كبير فى زيادة تدفقات الموارد الخارجية من الدول الغربية المانحة وكذلك من بعض الدول العربية^٢ . كما كان من نتائج هذه التصرفات انتهاء المفاوضات فى نادى باريس إلى تخفيض ديون مصر الخارجية المستحقة لدول النادى إلى حوالى النصف ، حيث تقرر إسقاط ١٥% من الديون فى يوليو ١٩٩١ ، و ١٥% أخرى فى مارس ١٩٩٣ ، ثم ٢٠% فى ١٩٩٦/١٩٩٧ ، وذلك بعد أن تكون مصر قد نفذت الشروط الواردة فى اتفاق المساندة الجديد (ابتداء من سبتمبر ١٩٩٣) مع صندوق النقد الدولى . كما تضمن الاتفاق مع نادس باريس إعادة جدولة باقى الديون الخارجية الحكومية المستحقة على مصر على ٢٥ سنة . ومن جهة أخرى ، تم إسقاط الديون العسكرية مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى^٣ . وقد أدت هذه التطورات إلى تخفيف كبير للعبء الواقع على ميزان المدفوعات المصرى .

وقد كان من نتائج السياسات الانكماشية لبرنامج التثبيت والتكيف حدوث تراجع كبير فى معدلات النمو الاقتصادى ، حيث لم يزد معدل النمو على ١,٩% فى ١٩٩٢/٩١ وعلى ٢,٥% فى ١٩٩٣/٩٢ . وهو ما يعنى تناقص متوسط نصيب

(١) وهو ما يطلق عليه ERSAP ، أى:

Economic Reform and Structural Adjustment Program

(٢) دخل فى ذلك اتفاق المساندة stand-by agreement الموقع مع صندوق النقد الدولى لمدة ٣ سنوات بمبلغ ٤٠٠ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ، وقرض الإصلاح الهيكلى الموقع مع البنك الدولى بقيمة ٣٠٠ مليون دولار ، والاتفاق على إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية بمحة قدرها ٦٠٠ مليون دولار من الاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة وبعض الدول الأخرى .

(٣) راجع : جودة عبد الحالى ، التثبيت والتكيف .. ، مرجع سابق ، راجع أيضاً :

IEU, Egypt, Country Profile, 1998, P.55 and J. Licari, Economic Reform in Egypt in a Changing Global Economy, OECD. Development Center, Technical Papers, no. 129, Dec. 1997.

الفرد من ن.م.أ. الحقيقى فى السنة ١٩٩٢/٩١ وزيادته بنحو ٠,٥% فى سنة ١٩٩٣/٩٢ .

وبالرغم من اتجاه معدل النمو إلى التزايد فى الفترة ١٩٩٤/٩٣-١٩٩٩/٩٨ ، حيث تشير بيانات البنك الدولى إلى بلوغه ٦,٣% فى ١٩٩٩/٩٨ ، إلا أنه أخذ فى الهبوط بانتظام اعتباراً من سنة ١٩٩٩/٩٨ حتى وصل إلى ٣,٢% فى سنة ٢٠٠٣/٠٢ . وقد أسهمت فى هذا الهبوط بعض العوامل الخارجية ، أبرزها الأزمة المالية الآسيوية التى وقعت فى صيف ١٩٩٧ ، واستمرت تداعياتها حتى نهاية القرن العشرين . وقد ترتب على هذه الأزمة انخفاض ملحوظ فى أسعار البترول ، كانت له آثار سلبية على الاقتصاد المصرى . فكما يظهر من جدول (٢-١) هبط سعر برميل البترول من ٢٠ دولاراً فى ١٩٩٦ إلى ٩,٥ دولار فى ديسمبر ١٩٩٨ ، وإن ظل متوسط السعر فى ١٩٩٨ فى حدود ١٨,٧ دولار . ثم واصل السعر هبوطه إلى ١٧,٥ دولار فى ١٩٩٩ . كما أدى تراجع النمو فى الاقتصادات الآسيوية إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمى ، وتراجع حركة المرور فى قناة السويس ، وبالتالي انخفاض حصيلتها^٢ .

ومع استئناف النشاط الاقتصادى فى الاقتصادات الآسيوية ، أخذ سعر البترول فى التصاعد حتى بلغ ٢٧,٦ دولار للبرميل فى المتوسط فى ٢٠٠٠ . وبالرغم من انخفاض السعر إلى ٢٤ دولاراً عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أنه عاد إلى الارتفاع مع شن الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق فى مارس ٢٠٠٣ . فقد بلغ متوسط سعر البرميل ٢٨,١ دولار فى ٢٠٠٣ ، ثم ٣٦ دولاراً فى ٢٠٠٤ ، وذلك مع تزايد الاضطرابات فى منطقة الشرق الأوسط ، واحتدام المقاومة للاحتلال الأجنبى فى كل من العراق وفلسطين . وقد أسهمت عوامل أخرى فى ارتفاع سعر البترول مثل تزايد الطلب عليه من جانب الصين والهند ،

(١) حسب مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ . كان معدل عم السكان ٢,١% فى ١٩٩٢/٩١ و ٢% فى ١٩٩٣/٩٢ .

(٢) راجع جدول (٧-٦) .

وكذلك تزايد المضاربات ارتباطاً بتزايد عدم اليقين في الأوضاع الإقليمية والعالمية . غير أن الكسب الصافي لمصر من ارتفاع أسعار البترول لم يكن كبيراً ، ومن ثم لم تكن له آثار إيجابية كبيرة على النمو الاقتصادي . ويرجع ذلك إلى تزايد فاتورة واردات مصر من المنتجات البترولية ، الأمر الذي تضاعف معه الفائض في ميزان المدفوعات البترولي ، أو تحول معه الفائض إلى عجز ، مثلما حدث في سنتي ٢٠٠١/٢٠٠٠ و ٢٠٠٢/٠١ .

ويضاف إلى العوامل الخارجية بعض الصدمات الداخلية التي كانت لها تداعيات سلبية ملحوظة على عائدات مصر من النقد الأجنبي ، لاسيما من خلال السياحة ، وكذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر . ومن أبرز هذه الصدمات أحداث الإرهاب المرتبطة ببعض الجماعات الإسلامية في الثمانينات وحادثة الأقصر في عام ١٩٩٧ . فقد كان لهذه الأحداث أثر سلبي على حركة السياحة الوافدة إلى مصر وعلى المتحصلات من قطاع السياحة في ميزان المدفوعات .

ومما لا شك فيه أن العوامل الخارجية والصدمات الداخلية ، وإن كان لها دور غير منكور في تفسير ببطء النمو في بعض السنوات ، وتفسير ارتفاعه في سنوات أخرى ، إلا أنها لا تكفي بذاتها لتفسير ضعف الأداء الائتماني في الاقتصاد المصري . فهذا الضعف مرتبط أساساً بعدد من الاختلالات الهيكلية التي قد تؤدي الاضطرابات الخارجية إلى تفاقمها ، كما أنه مرتبط بعجز السياسات الاقتصادية عن التعامل مع هذه الاختلالات الهيكلية بما يكفل تصحيحها . بل كثيراً ما أدت السياسات التي

(١) فكما يلاحظ أدناه زادت الواردات البترولية عن الصادرات البترولية بمبلغ ٥٤٠ مليون دولار في ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، و٩٦ مليون دولار في ٢٠٠٢/٠١ ، ورغم تزايد الصادرات إلى ما يقرب من ٤ مليارات دولار في ٢٠٠٤/٠٣ ، إلا أن الفائض في ميزان المدفوعات البترولي لم يتجاوز ١.٣ مليار دولار:

السنة	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٠١	٢٠٠٣/٠٢	٢٠٠٤/٠٣
صادرات	٢٦٢٢	٢٣٨١	٣١٦١	٣٩١٠
واردات	٣١٧٢	٢٤٧٧	٢٣١٣	٢٥٧٠

المصدر: البنك المركزي المصري ، البشرة الاحصائية الشهرية ، سبتمبر ٢٠٠٣ ومارس ٢٠٠٥ .

طبقت على امتداد العقود الثلاثة الماضية إلى تفاقم هذه الاختلالات بدلاً من تصحيحها .

فقد أدى الاحتفاظ بسعر صرف مغالى فيه للجنه المصري — مثلاً — إلى تقدم دعم سخي للواردات ، الأمر الذي عرقل نمو الإنتاج والصادرات من السلع القابلة للتجار ، وزاد من حدة الخلل في الهيكل الاقتصادي للإنتاج المتمثل في البطء الشديد في نمو قطاعي الزراعة والصناعة من جهة والنمو السريع في قطاع الخدمات من جهة أخرى .

كما أدى التحرير المتسرع للتجارة الخارجية إلى إصابة الصناعات الوطنية بحسائر فادحة من جراء تزايد الطاقات المعطلة والعجز عن تصريف الإنتاج الوطني ، وذلك لتعرض هذه الصناعات لمنافسة غير متكافئة من جانب المنتجات الأجنبية قبل أن تتأهل لمواجهة مثل هذه المنافسة . ومن المعروف أن مصر قد سارت على طريق تحرير التجارة بسرعة تفوق التسرعة المناسبة مع التزاماتها لدى منظمة التجارة العالمية^١ . كما أن التعجل في تحرير المعاملات الرأسمالية في سياق تنفيذ برنامج الثبيت والتكيف في عام ١٩٩١ كانت له آثار ضارة على ميزان المدفوعات المصري ، حيث أنه شجع على خروج رأس المال الوطني للاستثمار في الخارج .

وكان القطاع العام والموازنة العامة والعمالة المصرية من أوائل المتضررين من سياسة الخصخصة وتخارج الدولة من المجال الإنتاجي والاستثمارات الإنتاجية . فقد تدهورت أوضاع الكثير من شركات القطاع العام نتيجة لحرمانها من الاستثمارات العامة لسنوات طويلة . ومع طول فترة التردد التي سبقت تطبيق سياسة الخصخصة ، تراكمت الخسائر لدى الكثير من شركات القطاع العام ، وقصمت أعباء السديون المستحقة عليها للبنوك ظهور عدد كبير منها . كما تقادمت معدات هذه الشركات ، وتدهورت نوعية منتجاتها . وقد أدت هذه العوامل إلى صعوبات بالغة في العثور على

(١) للتحقق من ذلك راجع : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، التزامات مصر في التخصيصات الحكومية، مرجع سبق ذكره .

مستثمرين جادين راغبين فى شراء هذه الشركات . ولذا تركزت عملية البيع فى أوائل التسعينات على بيع الشركات الراجعة ، وذلك بدعوى تشجيع المستثمرين على دخول سوق بيع الشركات العامة ، وإن كان السبب الحقيقى هو أن بيع الشركات الراجعة هو الأسهل ، وهو الذى يقدم مؤشرات سريعة على " نجاح " الخصخصة ! لكن هذا المسلك أدى إلى حرمان الموازنة العامة من التدفقات السنوية المتمثلة فى حصة الحكومة فى أرباح الشركات العامة ، وزاد من وطأة تمويل عجز الشركات والهيئات العامة الخاسرة . كما أنه أضاف أعداداً كبيرة من العمال الذين جرى تسريحهم من الشركات المبيعة وكذلك الشركات التى جرى تأهيلها للبيع ، إلى صفوف المتعطلين . وقد أدى ذلك إلى اشتداد حدة مشكلة البطالة وتفاقم تداعياتها الاجتماعية ، خاصة مع عدم تمكن الحكومة من توفير فرص عمل بديلة للعمالة المستغنى عنها فى ظلها تمسكها بالانسحاب من مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجى ، وفى ظل ضعف قدرتها على اجتذاب استثمارات أجنبية على نطاق محسوس من جهة ، وضعف قدرة القطاع الخاص على ملء الفراغ الناشئ عن تراجع الدور التنموى للدولة من جهة أخرى .

ومما يؤكد أن المسئولية الكبرى عن تواضع معدلات نمو الاقتصاد المصرى وعن اتجاهها العام التنازلى خلال العقود الثلاثة الماضية إنما تقع على عاتق السياسات التى طبقت خلالها وعلى عاتق النظام الاقتصادى الذى قام على أساسها ، أنه لا يبدو أن عدم توافر الموارد كان سبباً رئيسياً لتواضع مستوى الأداء أو تدهوره عبر الزمن . فمن المفارقات التى تسترعى الانتباه أنه بينما كانت حركة الموارد الخارجية والدين العام المحلى ترسم اتجاهها عاماً صاعداً ، دليلاً على وفرة الموارد ، كانت حركة معدل نمو ن.م.أ. الحقيقى ترسم اتجاهها عاماً هابطاً خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٤ . وهذا الأمر واضح فى الأشكال الثلاثة (٤-٥) - (٤-٧) . كما أنه تأكد من قياس معامل الارتباط بين معدل النمو الاقتصادى وبين كل من إجمالى موارد النقد الأجنبى والدين العام المحلى . فقد كان معامل الارتباط سالباً فى الحالتين ، بقيمة - ٠,٦ فى حالة

موارد النقد الأجنبى و ٠,٣٠٠ فى حالة الدين العام المحلى^١ . وسوف نعود لتفصيل هذا الأمر فى الفصل السادس .

نخلص مما تقدم إلى أن ضعف النمو الاقتصادى ، وضعف القدرة على الحفاظ على وتيرة النمو بعد ما تبدأ فى التصاعد ، ومن ثم تقلب معدلات نمو ن.م.أ. الحقيقى بدرجات متفاوتة فى الشدة من فترة جزئية إلى أخرى حول اتجاه عام هابط طوال العقود الثلاثة الماضية ، إنما يرجع إلى عدد من العوامل الهيكلية أو المنظومية^٢ . ولعل العوامل السبعة المذكورة أدناه هى أبرز العوامل المفسرة لظاهرة العجز التنموى فى مصر فى تلك الفترة الطويلة نسبياً . ولن يخفى على فطنة القارئ أن هذه العوامل ليست مستقلة عن بعضها البعض ، بل إنها متداخلة ومتشابكة . وهذا التداخل والتشابك ليس بالأمر المستغرب ، وذلك بالنظر إلى الطبيعة الهيكلية أو المنظومية لهذه العوامل .

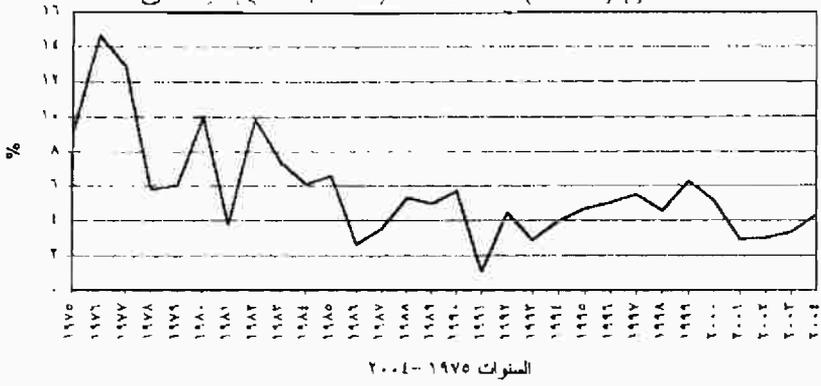
وفيما يلى بيان موجز بهذه العوامل :

- ١- ضعف الادخار المحلى ، وهو المصدر الأساسى لتمويل الاستثمارات فى أى تنمية يراد لها التواصل والإطراد .
- ٢- تواضع معدل التراكم الرأسمالى ، وذلك من جراء ضعف المدخرات المحلية مسن جهة ، وضعف القدرة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة أخرى .
- ٣- تواضع نوعية رأس المال البشرى ، ومن ثم ضعف إنتاجية العمل ، وذلك نتيجة لارتفاع نسبة الأمية ، والضعف الشديد فى نظم التعليم والتدريب والبحوث والتطوير ، بل وميلها للتدهور من زاوية الكيف عبر الزمن .
- ٤- تراجع دور الدولة فى الإنتاج والاستثمار الإنتاجى ، بل وتراجع دورها فى قيادة التنمية مع إطلاق العنان لقوى السوق وتزايد الاعتماد على القطاع الخاص فى الوقت الذى لم يقدر هذا القطاع على الحلول محل الدولة فى أداء هذه المهام .

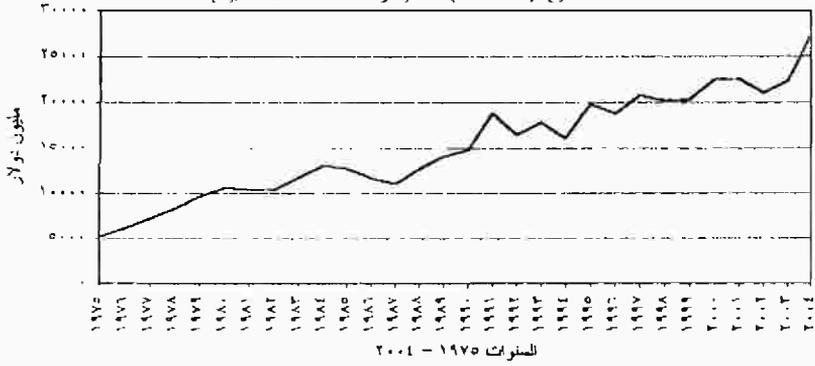
(١) البيانات مأخوذة من الجدول (٤ - م - ٣) و(٦ - م - ١٣) و(٧ - م - ٦) .

(2) Structural / systemic factors.

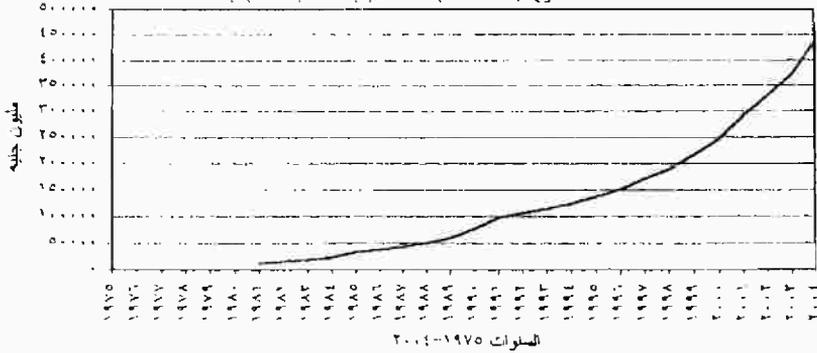
شكل (٤-٥): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي



شكل (٤-٦): موارد النقد الأجنبي



شكل (٤-٧): الدين العام المحلي



(٥) قصور الإطار المؤسسى ، وعجزه عن توفير بيئة مؤازرة للتنمية ومعززه للارتقاء بمستوى الأداء . ومما يجب ذكره فى هذا الشأن ضعف القطاع المالى ، وتواضع مستوى الإدارة العامة وتفشى البيروقراطية فى الجهاز الحكومى ، وضعف النظام القانونى والقضائى (وهو ما يؤدى إلى تضائل الثقة فى التعاقدات وفى قدرة المحاكم على توفير الحسم السريع للمنازعات ، وكذلك فى القدرة على تنفيذ الأحكام عندما تصدر ، بما فى ذلك الأحكام التى تصدر بحق الحكومة وهياتها المختلفة لصالح الأفراد والمؤسسات الخاصة) ، ونقص الشفافية ، وقصور آليات المتابعة والرقابة والمساءلة ، وغياب الديمقراطية وآليات المشاركة الفعالة ؛ وهو ما يساعد على انتشار الفساد ويزيد من صعوبات احتوائه ، ناهيك عن إجتثاثه من جذوره .

(٦) نقص الكفاءة ، بمعنى ارتفاع تكلفة ما يتحقق من نمو على تواضعه ، أو ضعف العائد من قدر معلوم من الإنفاق الكلى . ويسهم فى تواضع مستوى الكفاءة كل ما سبق ذكره من عوامل مفسره لضعف النمو . كما يسهم فيه ضعف التنسيق والتخطيط وعدم القيام بالدراسة الوافية لجدوى المشروعات قبل الشروع فى تنفيذها ، وعدم مراعاة التشابكات بين العناصر الداخلة فى منظومات الإدارة والإنتاج والتوزيع . وأخيراً يسهم فى نقص الكفاءة إهمال الصيانة وكذلك الصيانة الشكلية أو الوهمية ، وغير ذلك من صور إهدار الموارد وتبديد جانب لا بأس به من الفائض الاقتصادى .

(٧) سوء توزيع الدخول والثروات وارتفاع مستوى الفقر ، وبخاصة مع تراجع انحياز الدولة للفقراء وذوى الدخول المنخفضة وتزايد انحيازها للأغنياء بدعوى أنهم مصدر النمو المرجو . وهو ما يؤدى إلى ضعف الطلب المحلى ومن ثم غياب قوة دفع رئيسية لنمو الإنتاج . زد على ذلك ما يترتب على اتساع الفوارق بين الطبقات وانتشار الفقر من غياب مشاركة قطاعات واسعة من الشعب فى ثمرات ما يتحقق من نمو اقتصادى . وهو ما يضعف الدافعية لزيادة الإنتاجية ويصيب مشاعر الانتماء الوطنى بالهزال .

وسوف تكون لنا وقفة أو أكثر من وقفة مع هذه العوامل في هذا الفصل وبقية فصول الكتاب ، وذلك لإلقاء الضوء على دورها في إضعاف النمو ، وبيان وضع مصر بالنسبة للبعض منها ، وذلك بالمقارنة مع عدد من الدول النامية .

٤-٤: تطور الهيكل القطاعي للقيمة المضافة الإجمالية ومآزق التصنيع:

وفقاً لبيانات البنك الدولي وبيانات وزارة التخطيط ، يمكن تلخيص التغيرات في هيكل الاقتصاد المصري خلال السنوات ١٩٧٥-٢٠٠٣ على النحو المبين في جدول (٤-٤) .

جدول (٤-٤): التغيرات في الهيكل القطاعي للقيمة المضافة الإجمالية

القطاع	الحصة النسبية في ن.م.أ (%)		التغير في الحصة النسبية (نقط مئوية)	
	البنك الدولي	وزارة التخطيط	البنك الدولي	وزارة التخطيط
الزراعة	٢٩,٠٣	٢٩,٠١	١٢,٢٧ -	١٢,٨٩ -
الصناعة	٢٦,٩٠	٢٠,٤٨	٧,٢٨ +	٧,١٤ +
الخدمات	٤٤,٠٧	٥٠,١٥	٥,٣٥ +	٥,٧٥ +
الصناعة التحويلية	١٧,٤١	١٧,٥٤	١,٣٢ +	١,٥٢ +
البتروكيمياويات		٢,٩٤	٥,٩٦ +	
		٨,٩٠		

المصادر والملاحظات:

البنك الدولي : البيانات من جدول (٤-٤ م-٢) ، نقلا عن : مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ .
وزارة التخطيط : البيانات مأخوذة من الجدولين (٤-٤ م-٢) و (٤-٤ م-٧) .

من الواضح أنه لا يوجد خلاف بين مصدرى البيانات بشأن نمط التغير في الهيكل القطاعي للاقتصاد المصري . فقد انخفض نصيب الزراعة في ن.م.أ. بنحو ١٢-١٣ نقطة مئوية خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٣ . وفي المقابل زاد نصيب

الخدمات بنحو ٦-٥ نقط مئوية ، كما زاد نصيب الصناعة بالمعنى الواسع بنحو ٧ نقط مئوية . لاحظ أن الصناعة بالمعنى الواسع طبقاً لتعريف وزارة التخطيط تشمل الصناعات التحويلية والتعدين والبتروول ، بينما يضاف إلى ذلك فى تعريف البنك الدولى التشييد والكهرباء والماء والغاز . وهذا التعريف الموسع للصناعة من جانب البنك الدولى يناظر ما تطلق عليه وزارة التخطيط "القطاعات السلعية" . ومن هنا الاختلاف فى تحديد أنصبة قطاعى الصناعى والخدمات بين وزارة التخطيط والبنك الدولى فى جدول (٤-٤) .

والواقع أن التغير فى نصيب الصناعة بالمعنى الواسع خلال فترة التحليل لا يعكس تقدماً يذكر فى حركة التصنيع خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٣ ، حيث كان العامل الأكبر فى زيادة نصيب الصناعة هو زيادة نصيب البتروول فى ن.م.أ. بنحو ٦ نقط مئوية . أما نصيب الصناعة التحويلية فى ن.م.أ. — وهو بالطبع المؤشر الأفضل للتقدم الصناعى — فلم يزد سوى بنحو ١,٤ نقطة مئوية خلال تلك الفترة (١,٣) نقطة مئوية حسب وزارة التخطيط ، و١,٥ نقطة مئوية حسب البنك الدولى) . وهذه التطورات تشير إلى مازق حقيقى فى عملية التصنيع فى مصر .

ومن الواضح أن القطاع الغالب فى الاقتصاد المصرى طوال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٣ هو قطاع الخدمات . فهو صاحب النصيب الأكبر فى ن.م.أ. فى أول الفترة (٤٤% حسب البنك الدولى ، و٥٥% حسب وزارة التخطيط) وكذلك فى آخرها (حوالى ٥٠% حسب البنك الدولى ، و٥٥% حسب وزارة التخطيط) . وحيث أن القسم الأكبر من الخدمات إنما يتمثل فى خدمات تقليدية ذات قيمة مضافة محدودة يقدمها عدد ضخم من المنشآت الصغيرة وغير النظامية ، فإن ارتفاع نصيب الخدمات فى ن.م.أ. المصرى إنما يعكس حالة التخلف التى يعانىها الاقتصاد المصرى . وهذا على خلاف الوضع فى الدول المتقدمة التى تزداد فيها حصة قطاع الخدمات بفعل التزايد المطرد فى وزن الخدمات المتطورة المرتبطة بالتكنولوجيات الرفيعة فى هذا القطاع ، وبخاصة خدمات الاتصالات والمعلوماتية والخدمات المالية والخدمات

السياحية ، فضلاً عن خدمات التعليم والصحة^١ . فازدياد الوزن النسبي لقطاع الخدمات في هذه الحالة دليل تقدم ومؤشر رقي .

والواقع أن التغير في الهيكل القطاعي للقيمة المضافة الإجمالية خلال فترة التحليل قد تأثر كثيراً بالتقلبات في إنتاج وأسعار البترول بوجه عام ، وبالصادرات البترولية بوجه خاص . فكما يتبين من الشكلين (٤—٨) و(٤—٩) ، ومن جدول (٤—م ٢) ، وبالرغم من الاتجاهات العامة الواضحة ، ثمة تقلبات واضحة في عدد من الفترات . فمع التزايد الكبير في حصة البترول في ن.م.أ. من حوالي ٣% في ١٩٧٥ إلى ١٢,٦% في ١٩٨٢/٨١ ثم إلى ١٤,٨% في ١٩٨٦/٨٥ ، هبطت حصة الزراعة بشدة من ٢٩% في ١٩٧٥ إلى ١٩% في ١٩٨٢/٨١ ثم إلى ١٦% في ١٩٨٦/٨٥ ، كما هبطت حصة الصناعة التحويلية من ١٧,٥% إلى ١٢,٧% بين سنتي ١٩٧٥ . و١٩٨٢/٨١ . وبرغم زيادتها إلى ١٤,٣% في ١٩٨٦/٨٥ إلا أنها بقيت عند مستوى أقل مما كانت عليه في ١٩٧٥ .

ومع تراجع حصة البترول في ١٩٩١/٩٠ إلى ٣,٢% من ن.م.أ. ، أي إلى المستوى ذاته التي كانت عنده في ١٩٧٥ ، ارتفع نصيب الزراعة إلى ١٩,٣% ، كما ارتفع نصيب الصناعة التحويلية إلى ١٧,٩% . ومع عودة أسعار النفط للارتفاع منذ أواسط التسعينات ، وبالرغم من انخفاض إنتاج البترول ، إلا أن حصته في ن.م.أ. قد عادت للارتفاع .

(١) تمثل حصة قطاع الخدمات في ن.م.أ. إلى ٦٨% في ألمانيا ، و ٧٢% في فرنسا والمملكة المتحدة ، و ٧٣% في الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك حسب البنك الدولي ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ ، مرجع سابق ذكره ، ص ١٩٠ — ١٩٢ .

(٢) بدأ إنتاج البترول في المتوسط بشدة منذ ١٩٩٦ بسبب استنفاد الآبار الأقدم في خليج السويس . معدها وصل إلى ٩٢٢ ألف برميل في يوم ١٩٩٦ ، انخفض إلى ٦٣٩ ألف برميل/يوم في ٢٠٠١ ، ثم إلى ٦٢٨ ألف برميل/يوم في ٢٠٠٢ ، ثم إلى ٦١٨ ألف برميل / يوم في ٢٠٠٣ . ويقدر تقاد الاحتياطيات القائمة (٣,٦ بليون برميل في نهاية ٢٠٠٣) - إذا ما استمرت معدلات الاستخراج الحالية - خلال ٢٠١٥-٢٠ سنة . أنظر :

EIU. Egypt, Country Profile 2004, op. cit.

وانخفضت تبعاً لذلك حصة الزراعة إلى ١٦,٧% — وهو ما يعنى أن مساهمة الزراعة فى ن.م.أ. لم تنزل مهمة بالرغم من اتجاهها إلى التناقص على المدى الطويل ، وبالرغم من أن مصر لم تنزل دولة مستوردة للغذاء بكثافة كبيرة . وفى المقابل ، ازدادت حصة الصناعة بالمعنى الواسع إلى ٢٧,٨% . كما زادت حصة الصناعة التحويلية إلى ١٨,٩% فى ٢٠٠٣/٠٢ ، أى بزيادة لا تتعدى نقطة مئوية واحدة بالقياس إلى الحصة المناظرة فى ١٩٩١/٩٠ .

جدول (٤-٥): معدلات النمو السنوية المتوسطة للمتغيرات الاقتصادية الكلية

معدلات النمو (%)				المتغير
١٩٧٥-٢٠٠٣	١٩٩١-٢٠٠٣	١٩٨٥-١٩٩١	١٩٧٥-١٩٨٥	
٥,١٤	٤,٤٤	٤,٠٦	٧,٨٢	الناتج المحلى الإجمالى (تكلفة العناصر)
٢,٢٨	١,٩٤	٢,٣٩	٢,٥٤	السكان
٢,٧٠	٢,٦١	١,٦٢	٥,١٥	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى
٢,٩٨	٣,٢٥	٢,٧٦	٢,٨٠	القيمة المضافة فى الزراعة
٥,٣٥	٤,٢٥	٣,٥١	٩,٧٦	القيمة المضافة فى الصناعة
١٩٨٧)٦,١٩ (٢٠٠٣-	٦,٧٢	١٩٨٧)٦,٧٨ (١٩٩١-	٠٠	القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية
٥,٩٦	٤,٩٣	٤,٨٠	١٠,٥٩	القيمة المضافة فى الخدمات

المصادر والملاحظات:

- ١ - حسب معدلات النمو المتوسطة من البيانات السنوية التى وردت فى : البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ (CD-ROM) .
- ٢ - القيم الأصلية للمتغيرات الاقتصادية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/٩١ .

ومما يسترعى الانتباه فى تطور الهيكل القطاعى للاقتصاد المصرى التزايد شبه المطرد فى حصة قطاع الخدمات فى ن.م.أ. على امتداد الفترة ١٩٧٥ — ٢٠٠٣ . وبالرغم من بعض الذبذبات فى هذه الحصة ارتباطاً بتغير حصة البترول ، كان الاتجاه

العام لحصة قطاع الخدمات تصاعديا . فكما يظهر فى جدول (٤-٥) حقق هذا القطاع أعلى معدلات للنمو فى الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ (١٠,٦% مقابل ٩,٨% للصناعة و ٢,٨% للزراعة) . كما كانت معدلات نموه أعلى من معدلات نمو الزراعة والصناعة فى الفترة ١٩٨٥-١٩٩١ (٤,٨% للخدمات مقابل ٣,٥% للصناعة و ٢,٨% للزراعة) . وكذلك فى الفترة ١٩٩١-٢٠٠٣ (٤,٩% للخدمات مقابل ٤,٢% للصناعة و ٣,٢% للزراعة) . وعموماً:

كان قطاع الخدمات هو أسرع القطاعات نمواً فى الفترة الأطول ١٩٧٥-٢٠٠٣ ، حيث كان معدل نموه حوالى ٦% ، بينما لم يزد معدل نمو الصناعة (بالمعنى الواسع طبعاً) على ٥,٣% ومعدل نمو الزراعة على حوالى ٣% سنوياً فى المتوسط .

ويعود ارتفاع معدل نمو قطاع الخدمات بصفة أساسية إلى المنحى الخاص الذى اتخذته سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ألا وهو المنحى الخدمى بوجه عام ، والمنحى التجارى والعقارى والاستهلاكى بوجه خاص .

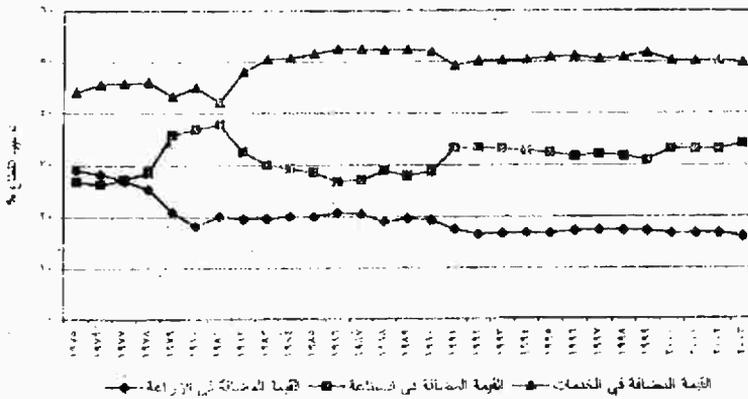
ويمكن النظر إلى تطور الهيكل القطاعى للاقتصاد المصرى من زاوية أخرى ، ألا وهى تقسيم القطاعات حسب طبيعة المنتجات ، أى ما إذا كانت سلعاً أو خدمات . فبالرجوع إلى جدول (٤-٦) يلاحظ أن حصة قطاعات الإنتاج السلعى (أى الزراعة والصناعة والتعدين والبتروى والكهرباء والمياه والتشييد) فى ن.م.أ. قد انخفضت بمقدار ٤,٨ نقطة مئوية ، مقابل زيادة حصة القطاعات الخدمية بالقدر ذاته وذلك خلال الفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠٣/٠٢ . ولكن الزيادة لم تتوزع بالتساوى بين قطاعات الخدمات الإنتاجية (أى النقل والمواصلات وقناة السويس والمسار والتأمين والسياحة) وبين قطاعات الخدمات الاجتماعية (أى الإسكان والمرافق والتأمينات الاجتماعية والخدمات الأخرى) . فبينما ازدادت حصة قطاع الخدمات الإنتاجية فى ن.م.أ. بمقدار ٩,٦ نقطة مئوية ، انخفضت حصة قطاع الخدمات الاجتماعية بمقدار ٤,٨ نقطة مئوية .

جدول (٤-٦): تطور حصص القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية في ن.م.أ.

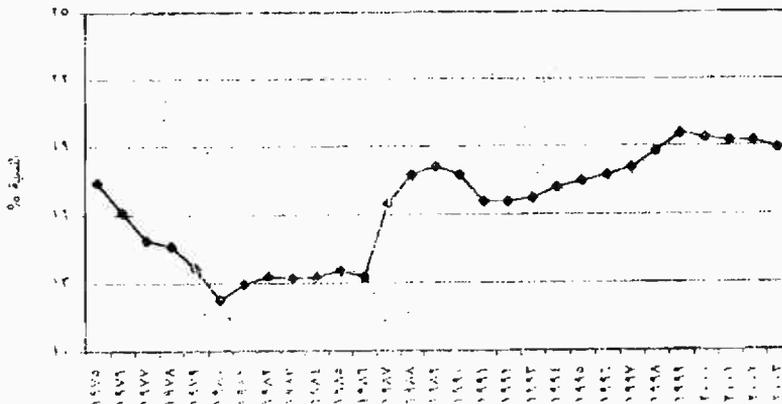
القطاعات / السنة	١٩٧٥	٢٠٠٣/٠٢	التغير (نقط مئوية)
القطاعات السلعية	٥٥,٧%	٥٠,٩%	- ٤,٨
قطاعات الخدمات الإنتاجية	٢٢,٣%	٣١,٩%	+ ٩,٦
قطاعات الخدمات الاجتماعية	٢٢,٠%	١٧,٢%	- ٤,٨

المصدر: جدول (٤-٧) ص ٧٠.

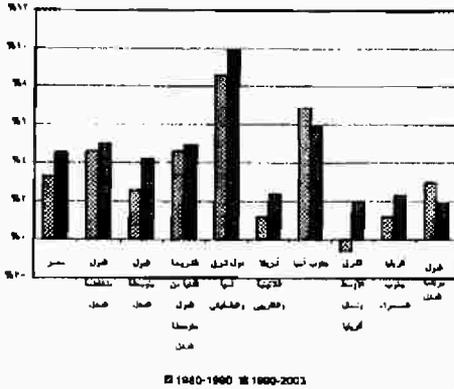
شكل (٤-٨): تطور أصينة الزراعة والصناعة والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي



شكل (٤-٩): تطور نصيب الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي

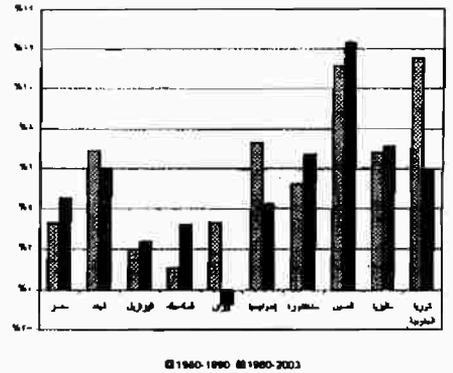


شكل (٤-١١): معدلات نمو الصناعة بالمعنى الواسع (مصر والمجموعات الدولية)



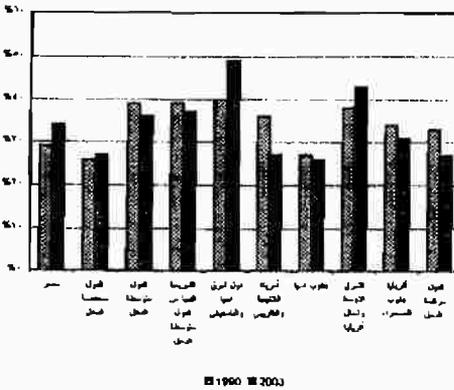
المصدر: جدول (٤-١١).

شكل (٤-١٠): معدلات نمو الصناعة بالمعنى الواسع (مصر ودول المقارنة)



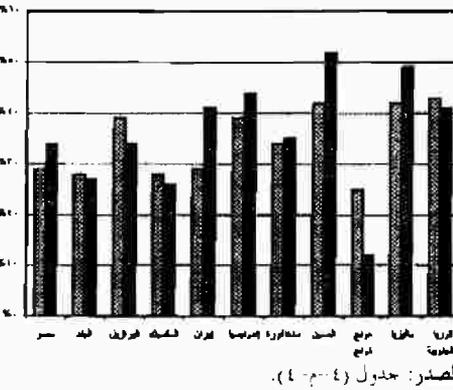
المصدر: جدول (٤-١٠).

شكل (٤-١٣): تطور نصيب الصناعة بالمعنى الواسع من الناتج المحلي الإجمالي (مصر والمجموعات الدولية المقارنة)



المصدر: جدول (٤-١٣).

شكل (٤-١٢): تطور نصيب الصناعة بالمعنى الواسع من الناتج المحلي الإجمالي (مصر ودول المقارنة)



المصدر: جدول (٤-١٢).

كما أن تراجع نصيب قطاعات الخدمات الاجتماعية فى ن.م.أ. من ٢٢% فى ١٩٧٥ إلى ١٧% فى ٢٠٠٣/٠٢ يرتبط بالتغير فى الدور الاجتماعى للدولة خلال تلك الفترة . وقد تجلّى ذلك فى تراجع دور الحكومة فى مجال الإسكان ، وبطء النمو فى التشغيل فى القطاع الحكومى ، وضعف النمو فى الإنفاق العام الحقيقى على التعليم والصحة وفى متوسط نصيب الفرد من هذا الإنفاق بالأسعار الثابتة ، وتطبيق سياسة استرداد التكاليف فى بعض الوحدات الخدمية ، مع تشجيع القطاع الخاص على التوسع فى هذه المجالات ، وكذلك ضعف النمو فى مخصصات التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعى .

ونختتم هذا القسم بالتأكيد على مازق التصنيع فى مصر . فبالنظر إلى جدول (٤- م ٤) والشكلين (٤-١) و(٤-١١) يتبين أن معدل نمو الصناعة بالمعنى الواسع (بنك دولى) قد ارتفع من ٣,٣% فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ إلى ٤,٥% فى الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣ . ومع ذلك فإن معدل النمو الصناعى المصرى كان أقل من نظيره فى كل من الصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة وإندونيسيا والهند فى الفترتين المذكورتين ، بينما كان أعلى من نظيره فى البرازيل والمكسيك وإيران . وعند المقارنة بالمجموعات الدولية حسب التصنيف الوارد فى مؤشرات البنك الدولى عن التنمية الدولية . يتضح أن المعدل المصرى كان فى الثمانينات فى حدود المعدل المتوسط لكل من الدول متوسطة الدخل والدول مرتفعة الدخل ، ولكنه كان أقل من المعدل المتوسط لكل من الدول منخفضة الدخل والدول متوسطة الدخل ودول شرق آسيا والباسفيكى ودول جنوب آسيا . وقد تفوق المعدل المصرى على المعدل المتوسط لأمريكا اللاتينية والكاريبى وإفريقيا جنوب الصحراء فى تلك الفترة . أما فى الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣ فقد كان الأداء الصناعى المصرى أقل من المتوسط لكل من دول شرق آسيا والباسفيكى ودول جنوب آسيا ، بينما كان أعلى من باقى المجموعات الدولية .

وفيما يتعلق بنصيب الصناعة بالمعنى الواسع (بنك دولى) فى ن.م.أ. كان المستوى المصرى فى ١٩٩٠ ولم يزل فى ٢٠٠١ أقل من نظيره فى كل من البرازيل وإندونيسيا والصين وماليزيا وكوريا الجنوبية ، كما يتضح من جدول (٤ — م — ٤) وشكل (٤ — ١٢) . وتوضح المقارنة بالمجموعات الدولية فى شكل (٤ — ١٣) تحسن وضع مصر فى ٢٠٠٣ بالقياس إلى ١٩٩٠ . فبعدها كان نصيب الصناعة فى ن.م.أ. المصرى أعلى من المعدل المتوسط لجنوب آسيا وحدها فى ١٩٩٠ ، صار فى ٢٠٠٣ أعلى من المعدل المتوسط لأربع مجموعات هى جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والكاريبى والدول مرتفعة الدخل . وبطبيعة الحال فإن تحسن المركز المصرى قد لا يعنى حدوث تقدم ملحوظ فى عملية التصنيع فى مصر بقدر ما يعنى حدوث تراجع بدرجة أو أخرى فى الأداء الصناعى للمجموعات الدولية موضع المقارنة .

وإذا ركزنا النظر على الصناعة التحويلية ، فالظاهر من جدول (٤ — م — ٤) أن معدل النمو المصرى فى الثمانيات (حوالى ٧%) كان أقل من المعدل المناظر فى الهند وإندونيسيا والصين وماليزيا وكوريا الجنوبية ، بينما كان أعلى من المعدل المتحقق فى البرازيل والمكسيك وإيران ، وفى حدود المعدل المتحقق فى سنغافورة . ولم تستغير الصورة جوهرياً فى الفترة ١٩٩٠ — ٢٠٠٣ سوى بانتقال إندونيسيا إلى قائمة الدول التى يقل معدلها عن المعدل المصرى ، وإن كان الفارق بين المعدلين ضئيلاً للغاية . وتوضح مقارنة النصيب النسبى للصناعة التحويلية فى ن.م.أ. بين عامى ١٩٩٠ و٢٠٠٣ فى الشكل (٤ — ١٤) عدم حدوث تغيرات جوهرية فى المركز النسبى لمصر بالقياس إلى دول المقارنة . إذ بقى النصيب المصرى أقل من النصيب المناظر فى الصين وماليزيا وكوريا الجنوبية . ويشير الشكل (٤ — ١٥) إلى أن حصة الصناعة التحويلية فى مصر لم تنزل فى ٢٠٠٣ أقل من الحصة المناظرة فى الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل ودول شرق آسيا والباسفيكى بينما زادت حصة مصر على الحصة المناظرة فى دول جنوب آسيا .

وإذا كان نصيب قطاع الصناعات التحويلية في ن.م.أ. لم يزد على امتداد الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٣ سوى بمقدار ١,٥ نقطة مئوية ، وإذا كان معدل نمو القيمة المضافة المتولدة في هذا القطاع قد انخفض من حوالى ٨% في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين إلى حوالى ٤% في السنوات الثلاث الأولى من القرن الواحد والعشرين ، فكيف انعكست هذه التطورات على هيكل القيمة المضافة في هذا القطاع؟

الأمر الواضح من جدول (٤-٧) الذى يبين توزيع القيمة المضافة المتولدة في قطاع الصناعات التحويلية على الفروع الصناعية الرئيسية أن الفروع الغالبة في عام ١٩٧٥ كانت هي الفروع التقليدية ، أى الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة . وأن هذه الفروع ذاتها هي التى لم تنزل غالبية في عام ٢٠٠٠ . إذ لم يتغير نصيب هذين الفرعين معاً في القيمة المضافة للصناعات التحويلية تغيراً يذكر بين هاتين السنتين: ٥١% في عام ٢٠٠٠ مقابل ٥٢% في عام ١٩٧٥ .

ومن المعروف أن صناعة النسيج تواجه مصاعب حمة منذ سنوات ، خاصة مصانع القطاع العام التى طال تجاهل حاجتها للتجديد والإحلال . وبرغم انتعاش صناعة الملابس الجاهزة وتوسعها وازدياد مساهمتها في الصادرات ، إلا أنها بدأت تواجه صعوبات شديدة — شأنها شأن صناعة الغزل والنسيج — من جراء منافسة المنتجات الآسيوية لها ، خاصة المنتجات الصينية في الفترة الأخيرة ، وقد ازدادت حدة المنافسة مع إنهاء نظام الحصص المرتبط باتفاقية الألياف المتعددة ودخول اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة حيز التنفيذ منذ الأول من يناير ٢٠٠٥ . وقد كان هذا الحدث أحد أسباب لجوء الحكومة المصرية لعقد اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة مع إسرائيل في ديسمبر ٢٠٠٤ ، وذلك بدعوى ضمان نفاذ الصادرات المصرية من هذه

المنتجات إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية معفاة من الرسوم الجمركية والقيود الكمية^١.

جدول (٤-٧): هيكل القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية (%)

القطاعات الفرعية	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
الغذاء والمشروبات والتبغ	١٨,٣	١٩,٤	١٨,٨	١٢,٤
المنسوجات والملابس الجاهزة	٣٤,٣	٣٠,٣	١٥,٥	٣٨,٥
الآلات ومعدات النقل	١١,٤	١٠,٦	٩,٠	٥,٧
الكيمائيات	٨,٣	٨,٨	١٣,٨	*.٠.٠
المصنوعات الأخرى	٢٧,٦	٣٠,٨	٤٢,٩	٤٣,٤

المصادر والملاحظات:

البيانات من البنك الدولي : مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ (CD-ROM). ولم تتوفر بيانات أحدث في مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥، بل أن البيانات توقفت فيها عند ١٩٩٦. والمصدر الأصلي لبيانات البنك الدولي هو مظنة الأمم المتحدة الصناعية (UNIDO).

لاحظ أنه بينما مازالت حصة الصناعات الغذائية والمنسوجات والملابس الجاهزة تستأثر بنصف القيمة المضافة للصناعات التحويلية في مصر في عام ٢٠٠٠، فإن هذه الحصة قد انخفضت إلى ٢٤% في الهند و١٦% في كوريا الجنوبية في العام نفسه^٢.

وفيما يتعلق بصناعة الآلات ومعدات النقل، فلم يزل نصيبها في القيمة المضافة للصناعات التحويلية محدوداً، بل إنه انخفض في عام ٢٠٠٠ إلى نصف ما كان عليه في عام ١٩٧٥ (٧,٥% مقابل ١١,٤%). ومن المعروف أن الجانب الأكبر من هذه الصناعة يقوم على تجميع المكونات المستوردة. ومن ثم فهي صناعة تفتقر إلى العمق، والقيمة المضافة منها محدودة. ومما يذكر في هذا الشأن أن صناعة السيارات التي

(١) حول اتفاقية الكوبيز QIZ أنظر : موقع وزارة التجارة الخارجية والصناعة : www.moft.gov.eg وأنظر مقال المؤلف

بشأن هذه الاتفاقية : " الانضمام الإسرائيلي الرابع للاقتصاد العربي ، " الأهالي ، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤ .

(٥) طلقاً لما جاء في : البنك الدولي ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ ، فإن عدم ظهور نسبة لقطاع الكيمائيات في سنة ٢٠٠٠ يعنى أن هذا القطاع متضمن في " المصنوعات الأخرى " تلك السنة .

(٢) البنك الدولي ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ .

كانت وفقاً على القطاع العام حتى أواخر الثمانينات هي صناعة لتجميع مكونات أنواع مختلفة من السيارات بالاتفاق مع الشركات الأجنبية . وقد فتحت هذه الصناعة منذ أوائل التسعينات أمام القطاع الخاص ، مما أدى إلى ظهور أكثر من ١٥ شركة لتجميع السيارات — أغلبها شركات مشتركة مع طرف أجنبي . وبعد فورة انتعاش في بداية الأمر دخلت هذه الصناعة في أواخر التسعينات في حالة ركود . فهبطت مبيعات سيارات الركوب من حوالي ٨٠ ألف سيارة في ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ إلى حوالي ٤٦٧٥٠ سيارة في ٢٠٠٢ . وإذا كانت المبيعات قد ارتفعت إلى ٥٢٣٤٠ سيارة في ٢٠٠٣ ، فإنها تظل أقل من مستوى مبيعات ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ بنحو ٣٥% . وتصل نسبة الطاقة العاطلة في هذه الصناعة إلى حدود مرتفعة ، حيث قدرت هذه النسبة بنحو ٨٦% في ٢٠٠٣ ، وذلك بالرغم من تمتع هذه الصناعة بحماية جمركية لا بأس بها^١ .

لاحظ أن بينما لم يزد نصيب صناعة الآلات ومعدات النقل في مصر عن حوالي ٦% من القيمة المضافة للصناعات التحويلية في عام ٢٠٠٠ ، فإن هذا النصيب قد وصل إلى ٢٢% في الهند و ٤٥% في كوريا الجنوبية في العام نفسه^٢ .

وفيما يتعلق بصناعة الكيماويات ، فإنه برغم اتجاه نصيب هذه الصناعة في القيمة المضافة للصناعة إلى التزايد حتى ١٩٩٠ ، وبفرض استمرار هذا النصيب في التزايد حتى عام ٢٠٠٠ — وهو ما لسنا متأكدين منه نظراً لإدراج نصيب هذه الصناعة ضمن بند المصنوعات الأخرى في البيان الخاص بتلك السنة — فإن قسماً كبيراً من هذه الصناعة يقوم على عمليات بسيطة لمزج كيماويات مستوردة ، وعلى عمليات تعبئة للمنتجات في عبوات متفاوتة الحجم . وهنا أيضاً من المرجح أن تكون القيمة المضافة محدودة للغاية .

(١) حسب ما جاء في EIU, op.cit., p.43 أنتجت مصانع تجميع السيارات ٣٢٥٠٠ سيارة في عام ٢٠٠٣ ، بينما قدرت طاقة التجميع المحلية بنحو ٢٢٥٠٠٠ سيارة . والنسبة الكبرى من الإنتاج (٦١%) هي سيارات ركوب .

(٢) البنك الدولي ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ .

والبواضح مما تقدم أن سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي طبقتها مصر قد وضعت قطاع الصناعة في وضع لا يحسد عليه ، بحيث أن مصر أصبحت تواجه ظاهرة تدهور أو تفكيك أو إهدار التصنيع . وحسبنا أن نستشهد هنا بما انتهت إليه دراستين للصناعة والسياسات التجارية والصناعية في مصر ودراسة ثالثة لتنافسية الاقتصاد المصري . فبناء على تحليل أوضاع الصناعة منذ ١٩٧٤ في أواخر التسعينات ، خلصت دراسة لبي عبد اللطيف إلى أن الناتج الأساسي لهذه المرحلة هو تدهور التصنيع في الاقتصاد المصري: "بالنصيب النسبي للقطاع الصناعي من الاستثمار والناتج آتجه إلى التدهور النسبي، مع استمرار سمات عدم الكفاءة ... والجديد في هذه المرحلة أن القطاع الخاص الصناعي الذي أفرزته تجربة تحرير الاقتصاد المصري اتصف بخصائص عدم كفاءة تقربه من القطاع العام وليد المرحلة السابقة (أى المرحلة من ١٩٦١ حتى ١٩٧٣)". وعلى ذلك فقد انتهى الأمر حسب هذه الدراسة إلى أن "القطاع العام لم يعد آلية التنمية الصناعية ، كما أن القطاع الخاص لا يستطيع أن يكون أداة لهذه التنمية في ظل بيئة تتسم بفشل عمل الأسواق : فانعكس ذلك في تدهور مؤشرات التنمية الصناعية"^(١).

كما اتضح من دراسة جودة عبد الخالق لسياسة تحرير الاقتصاد المصري بوجه عام ، ولبرنامج التثبيت والتكيف (١٩٩١) بوجه خاص ، "أن هناك احتمالاً أكبر بأن يكون أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي سلبياً على نمو وهيكل القطاع الصناعي في مصر". فمن المرجح طبقاً لهذه الدراسة "أن مكونات البرنامج بشأن سياسة سعر الصرف والتحرير المالي وسياسة التجارة لم تكن على أحسن الفروض مواتية للنمو الصناعي ، بل وقد يظهر في نهاية الأمر أنها كانت معوقة له". كما ظهر من الدراسة أن هذا البرنامج "لم يتضمن مكوناً للسياسة الصناعية بأى معنى حقيقى لهذه الكلمة ، بالقياس إلى ما حدث في حالة الاقتصادات الآسيوية فائقة الأداء (يقصد الدور التنموى النشط للدولة في هذه الاقتصادات) ... وأن تحرير التجارة المتسرع

(١) لبي عبد اللطيف ، "السياسة الصناعية المصرية في ضوء الجات - هل هناك حاجة للمصحح؟" ، مجلة المصرية للتنمية والنحطظ ، المجلد ٨ ، العدد ٢ ، ديسمبر ٢٠٠٠ ، ص ٢١ .

والمبتسر قبل أوانه ، جنباً إلى جنب مع العناصر الأخرى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، قد يبلغ في نهاية الأمر حد إهدار التصنيع في مصر^١ .

ولا غرابة في ظل هذا الوضع ألا تزيد نسبة الصادرات من المنتجات التكنولوجية الرفيعة في مصر على ٥١% من صادرات المصنوعات في عام ٢٠٠٠ ، بينما وصلت هذه النسبة إلى ٥٦% في الهند ، و٧% في الأردن ، و١٨% في البرازيل ، و٢٥% في إسرائيل ، و٢٩% في كوريا الجنوبية ، و٦٠% في سنغافورة^٢ .

أما الدراسة الثالثة فهي الدراسة التي أنجزها قطاع البحوث والمعلومات بوزارة الاقتصاد حول التنافسية الدولية لمصر^٣ . وأول ما استرعى انتباه أصحاب تلك الدراسة هو هيمنة قطاع الخدمات على هيكل الاقتصاد المصري ، وميل الوزن النسبي لهذا القطاع للتزايد ، وذلك على العكس مما هو ملاحظ في دول شرق آسيا (وخاصة الصين وكوريا وتاييلاند وإندونيسيا) ، حيث يتناقص وزن قطاع الخدمات ويزداد وزن قطاع المصنوعات . كما أبدى المؤلفون قلقهم من أن النصيب النسبي لقطاع الصناعة التحويلية في ن.م.أ. ليس فقط منخفضاً بالقياس إلى تلك الدول ، بل إنه يتحرك على خط اتجاه عام هابط ، وذلك على العكس مما يجري في الكثير من دول المقارنة بما فيها دول نامية منخفضة الدخل .

(١) جود عبد الحائق ، التثبيت والتكيف في مصر ، .. مرجع سابق ، ص ٣٣٤ - ٣٣٥ . لاحظ ما تشير إليه الدراسة من أن الاستثمار في الصناعة وقطاعات السلع القابلة للتجارة بصفة عامة قد أحد بتناقص بصورة سلبية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف ، خاصة تحت تأثير ما رافق تخفيض سعر الصرف الاسمي (في ١٩٧٩ و ١٩٩١) من انخفاض في الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي الفعال ، أي ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية (real appreciation) ، بحيث أنه لم يكن له أثر يذكر في زيادة الصادرات أو في تخفيض الواردات ، بل إن الواردات انبثقت إلى الزيادة وأدحت الصناعة المصرية في منافسة غير متكافئة مع المنتجات الأجنبية . وعموماً توضح الدراسة أن نظام الحوافز الذي أقره البرنامج كان في مجموعه متحيزاً نحو السلع غير القابلة للتجارة على حساب السلع القابلة للتجارة راجع ص ٣٣٨ - ٣٤٠ .

(٢) البنك الدولي ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢ .
(٣) Ministry of Economy The international Competitiveness of Egypt, Ministry of Economy, Cairo, 1998, pp.53-56

وقد لاحظت هذه الدراسة أن بعض الدول التى كان الوزن النسبى لقطاع الصناعة التحويلية فيها أصغر من نظيره فى مصر (خاصة خلال فترة الدراسة وهى ١٩٨٦-١٩٩٥) ، قد شهدت تزايداً فى الوزن النسبى لهذا القطاع أو على الأقل لم تشهد تناقصاً فيه ، وذلك على النقيض من حالة مصر . وتستنج الدراسة من ذلك أن عملية التصنيع قد اتسمت بالبطء الشديد بالمقارنة بدول نامية أخرى كثيرة . كما لاحظت الدراسة أن القطاع الصناعى ليس محدوداً فحسب ، بل إنه يعتمد بدرجة ملحوظة على الموارد الطبيعية (وهو ما يظهر فى نمو الصناعات الكيماوية انطلاقاً من توافر البترول) ، وذلك على العكس من حالة دول شرق آسيا وتركيا التى يعتمد فيها القطاع الصناعى بدرجة أكبر على استخدام التكنولوجيا المتطورة والمهارات البشرية الراقية . وهو ما يتجلى فى إزدياد وزن صناعات الآلات والمعدات . وينتهى تحليل الدراسة للتطور الصناعى فى مصر بتحذير من أنه إذا استمرت الاتجاهات العامة المشار إليها ، فإن محاولات تسريع النمو الاقتصادى فى مصر والسعى للحاق بالدول الأقوى من حيث التنافسية ستواجه بمصاعب شديدة .

إن التصنيع هو لب التنمية فى بلد مثل مصر ، وإذا تعثر التصنيع تعثرت التنمية . وهذا ما لاحظناه فى هذا القسم ، وما سوف نقدم شواهد إضافية عليه عند دراسة الاستثمار فى هذا الفصل ، وكذلك عند دراسة تطورات سعر الصرف وتحرير التجارة فى الفصل السابع .

خاتمة:

تشير التقديرات المنقحة لمعدل نمو متوسط نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى خلال الفترة ١٩٠٠-٢٠٠٤ إلى ازدياد هذا المعدل من حوالى ٠,٥% فى النصف الأول من القرن العشرين إلى ما بين ١,٣% و ١,٥% فى الفترة من أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعينات من ذلك القرن ، ثم تراجع المعدل قليلاً إلى ١,٢% فى الفترة من أوائل سبعينات القرن العشرين حتى مطلع القرن الواحد والعشرين . وقد اتسم النمو الاقتصادى خلال تلك الفترة الطويلة بسمتين أساسيتين هما : التقلب وغياب التراكمية

من جهة ، والتواضع ومن ثم العجز عن تجاوز القصور الإنمائى والعجز عن الإقلاع إلى آفاق التقدم من جهة أخرى .

وعموماً ، فإن مسيرة الاقتصاد المصرى ، صعوداً وهبوطاً ، منذ أوائل القرن العشرين حتى أوائل القرن الواحد والعشرين كانت كلها فى المنطقة أسفل المستوى الحرج لنمو نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى ، والذى قدرناه فى ضوء خبرات النمو السريع فى عدد من الدول النامية بنحو ٦% سنوياً . وعلى ذلك فإن الإقلاع المنشود لم يتحقق بعد ، ويبدو أن تحققه مرهون برفع معدل نمو ن.م.أ. الحقيقى إلى ٨% سنوياً ، مع الاحتفاظ بهذا المعدل — فى المتوسط — على امتداد ٢٥ — ٣٠ سنة . وهذه بالطبع ليست بالمهمة اليسيرة . إذ أنها تتطلب حدوث تغيرات جذرية اقتصادية واجتماعية وسياسية ، كما أنها تفترض توافر استعداد قوى لدى المجتمع لتحمل ما تنطوى عليه التغيرات المطلوبة من أعباء وتضحيات .

وقد اتضح من فحص مسيرة النمو فى الفترة الأحدث (١٩٧٤-٢٠٠٤) باستخدام البيانات الرسمية غير المنقحة أن معدل النمو السنوى المتوسط فى ن.م.أ. الحقيقى قد شهد اتجاهاً تنازلياً قوياً . فقد هبط المعدل من ٨,١% فى الفترة ١٩٧٣-١٩٨١ إلى ٥,١% فى الفترة ١٩٨٢/٨١ — ١٩٩١/٩٠ ، ثم واصل هبوطه إلى ٣,٧% فى الفترة ١٩٩١/٩٠ — ٢٠٠٤/٠٣ . وعلى ذلك فقد كان معدل النمو فى آخر هذه الفترة لا يزيد على ٤٥% من المعدل المناظر فى أولها ، حيث كان المعدل يتناقص فى كل سنة بنحو ٠,٢ نقطة مئوية فى المتوسط خلال تلك الفترة . وبأخذ معدل نمو السكان فى الحسبان يتضح أن متوسط نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى كان يزيد بمعدل ١,٨% سنوياً . وجلى أن هذا المعدل أقل من المستوى الحرج الذى أشرنا إليه من قبل (٦%) .

وفيما يتعلق بأسباب ضعف معدل نمو ن.م.أ. الحقيقى واتجاهه للهبوط على امتداد ثلاثة عقود ، فقد تبين أن أبرز هذه الأسباب ما يلي : ضعف معدلات الادخار المحلى ، وتواضع معدلات الاستثمار ، وانخفاض مستوى نوعية رأس المال البشرى ،

وتراجع دور الدولة فى الإنتاج والاستثمار الإنتاجى بل وتراجع دورها فى قيادة التنمية، وقصور الإطار المؤسسى للتنمية، وتواضع مستوى الكفاءة، وسوء توزيع الدخل والثروات وارتفاع مستوى الفقر. وكما لا يخفى فإن بين هذه الأسباب قدر كبير من التداخل والتشابك.

وقد تبين من البحث أن أهم التغيرات التى طرأت على الهيكل القطاعى للاقتصاد المصرى فى الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٣ هى نقصان نصيب الزراعة فى ن.م.أ. بنحو ١٢-١٣ نقطة مئوية، مقابل ازدياد نصيب الصناعة بالمعنى الواسع بنحو ٧ نقط مئوية، وازدياد نصيب الخدمات بنحو ٥-٦ نقط مئوية. غير أن التغير فى نصيب الصناعة بالمعنى الواسع لا ينطوى على تقدم يذكر فى حركة التصنيع. ذلك أن العامل الأساسى فى ازدياد نصيب الصناعة فى ن.م.أ. هو زيادة نصيب التروول فى ن.م.أ. بنحو ٦ نقط مئوية. وقد انحصرت الزيادة فى نصيب الصناعة التحويلية فى ن.م.أ. فى حدود ١,٥ نقطة مئوية، من حوالى ١٧,٥% فى سنة ١٩٧٥ إلى حوالى ١٩% فى سنة ٢٠٠٣، والمستوى الأخير هو المستوى ذاته الذى تحقق منذ ٣٦ سنة مضت، أى فى سنة ١٩٦٧. ولاشك أن تواضع نصيب الصناعة التحويلية فى ن.م.أ. فى الوقت الراهن يعود إلى بطء النمو الصناعى فى مصر؛ وهو ما يظهر بوضوح عند المقارنة مع معدلات النمو الصناعى فى مجموعة النمر الآسيوية والصين. زد على ذلك أن معدل نمو القيمة المضافة فى قطاع الصناعة التحويلية قد اتجه للانخفاض من حوالى ٥٨% فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين إلى حوالى ٤% فى السنوات الثلاث الأولى من القرن الواحد والعشرين.

ويظهر تحليل هيكل القيمة المضافة المتولدة فى قطاع الصناعة التحويلية غياب تحولات جوهرية فى هذا القطاع. إذ أن الفروع الغالبة فى القطاع فى عام ٢٠٠٠ هى ذاتها الفروع التى كانت غالبة أيضاً فى ١٩٧٥، ألا وهى الفروع التقليدية، أى الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة. ويصل نصيب هذه الفروع فى عام ٢٠٠٠ إلى ٥١% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية (مقابل ٥٢% فى

في عام ١٩٧٥)، بينما يصل نصيبها إلى ٢٤% في الهند و ١٦% في كوريا-الجنوبية في العام نفسه . ومن الملاحظ أن نصيب صناعة الآلات ومعدات النقل في القيمة المضافة للقطاع إلى الانخفاض من ١١,٤% في ١٩٧٥ إلى ٥,٧% في ٢٠٠٠ ، بينما وصل هذا النصيب في ذلك العام إلى ٢٢% في الهند و ٤٥% في كوريا الجنوبية .

وإجمالاً فإن عملية التصنيع قد شهدت مأزقاً حقيقياً خلال العقود الثلاثة الماضية . وقد أسهمت سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي طبقتها مصر منذ أوائل السبعينات في بروز ظاهرة تفكيك أو إهدار التصنيع . إذ أدت هذه السياسات إلى إضعاف الآلية الرئيسية التي اعتمد عليها التصنيع في السابق ، وهي القطاع العام ، بينما لم يستطع القطاع الخاص أن يحل محل القطاع العام كآلية رئيسية للتنمية الصناعية ، وذلك مع تراجع الدور التنموي للدولة ، ومع التحرير المتسرع للتجارة الخارجية والمعاملات الرأسمالية ، ومع الحفاظ على نظم للصرف الأجنبي منحازة لقطاع المنتجات غير الداخلة في التجارة الدولية . ولما كان التصنيع هو لسب عملية التنمية في بلد مثل مصر ، فلم يكن غريباً أن تتعثر التنمية في مجملها مع تعثر النمو الصناعي .

ولا يقتصر الخلل في الهيكل القطاعي للاقتصاد المصري على تدهور التصنيع، بل أنه يتجلى بوضوح في الوزن الطاغى لقطاع الخدمات — على ما سبق ذكره — وفي كون هذا القطاع هو الأسرع نمواً طوال الفترة ١٩٧٥—٢٠٠٣ . فبينما لم يزد معدل النمو السنوي المتوسط خلال تلك الفترة على ٥,٣% بالنسبة للقطاع الصناعي بالمعنى الواسع وعلى ٣% لقطاع الزراعة ، بلغ معدل نمو قطاع الخدمات ٦% . وفي حين ارتفع نصيب القطاعات الخدمية في ن.م.أ. بنحو ٤,٨ نقطة مئوية ، فقد انخفض نصيب القطاعات السلعية بالقدر نفسه ، وذلك تمشياً مع المنحى التجارى والعقارى والاستهلاكي للسياسات الانفتاحية . ولم يكن النمو متوازناً داخل قطاع الخدمات ذاته . فبينما ازداد نصيب الخدمات الإنتاجية في ن.م.أ. بمقدار ٩,٦ نقطة مئوية ،

أنخفض نصيب الخدمات الاجتماعية بمقدار ٤,٨ نقطة مئوية ، وذلك تعبيراً عن التراجع فى الدور الاجتماعى للدولة فى إطار سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة .